

جامعة الدول العربية
مركز الدراسات العربية

الاقتصاد والصناعة والعالم العربي

محاضرة

ألقاها

الدكتور البيرت بدر فارس

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٦١

١٩٦١

اشتريته من شارع المتنبي ببغداد
في 28 / رجب / 1445 هـ
الموافق 9 / 02 / 2024 م

سرمد حاتم شكر السامرائي

م. سمر حاتم شكر

نور الدين محمد علي
بغداد

الاقتصاد الصناعي في العالم العربي

جَامِعَةُ الدَّوْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ
مِيعَةُ الدَّرَاسَاتِ الْعَرَبِيَّةِ

الاقتصاد والصّناعي وَالْعَالَمُ الْعَرَبِي

مُحَاضِرَاتُ

أَلْقَاهَا

الدُّكْتُورُ الْبَرْتُ بَدْرِ فَارِسْ

[عَلَى طَلَبَةِ قِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ]

١٩٦١

١٩٦١

تعاريف أولية

إن الموضوع الذى أوكل إلى بحثه فى هذه السلسلة من المحاضرات هو :
« الإقتصاد الصناعى فى العالم العربى » . ولكننى اجترأت فأجريت فيه تعديلا
بسيطاً مستبدلاً حرف « فى » بحرف « و » ، فأصبح الموضوع « الإقتصاد
الصناعى والعالم العربى » . وقد قمت بهذا التعديل لاعتقادى بأن حركة التصنيع
فى العالم العربى لا تزال فى بدايتها ، فالتوكيد فى هذه الحالة على تدارس
الإقتصاد الصناعى فى العالم العربى ، أى تدارس الشوط الذى قطعه العالم
العربى فى هذه الناحية ، ليس له الفائدة عينها التى ترجى من تدارس الإقتصاد
الصناعى فى ذاته من حيث منطقته وفلسفته وبالتالى بحث مدى تدرج العالم
العربى نحو النمط الإقتصادى الصناعى . لذلك جعلنا الموضوع « الإقتصاد
الصناعى والعالم العربى » .

وقبل ولوج هذا الموضوع أرى من المستحسن أن أعرف كلمة « صناعة » ،
مبيناً الاختلاف فى مدلولها ومدلول بعض الكلمات المتفرعة عنها « كالتصنيع » ،
و « الصناعية » ، حسب الاختلاف فى الاستعمال . وكثيراً ما يؤول هذا
الاختلاف إلى اللبس والإبهام لا سيما أن مدلول هذه الكلمات قلما يعرف
الضبط والإحكام بل يترك للقارىء أو السامع أن يستنتجه من القرينة . فاتقاء
لهذا اللبس سأبدأ هذه السلسلة من المحاضرات بتبيان المدلول الذى أرى
إليه باستعمال كلمة صناعة والكلمات الأخرى التى تدور فى فلكها .

خلافاً للشائع والمألوف لن أستعمل كلمة « صناعة » ، للدلالة على الإنتاج
الصادر عن المنشآت الانتاجية التى تدعى مصانع أو « فبارك » ، أقول

أن ذلك مخالف للشائع والمألوف لأن كلمة Industry بالانجليزية تشير في معظم الأحيان إلى الانتاج « المصنعي » ، تمييزاً له عن الانتاج الزراعي أو إنتاج الخدمات الناشئة في القطاع التجاري أو سائر القطاعات الأخرى . ولكن يجب أن لا يغرب عن بالنا أن الكلمة عينها تستعمل أيضاً للدلالة على النشاط الانتاجي مهما كان نوعه وأينما وقع ، فيقال مثلاً Agricultural Industry أى « الصناعة الزراعية » ، إشارة إلى النشاط الانتاجي في حقل الزراعة . لذلك عند ما تستعمل كلمة Industrialization المشتقة من كلمة الصناعة للدلالة على الانتقال من حالة إلى حالة ، ويقابلها في العربية كلمة « تصنيع » ، يحدث استعمالها لبساً ويثير تساؤلاً عما إذا كانت تشير إلى الانتقال من حالة تنصف بضعف الانتاج « المصنعي » ، إلى حالة يصبح فيها هذا الانتاج مسيطرأ على الجسم الاقتصادي برمته ، أم أنها تشير إلى الانتقال من أسلوب انتاجي معين إلى أسلوب آخر يستعمل في جميع القطاعات وليس فقط في قطاع الانتاج المصنعي . أو بعبارة أخرى هل تشير كلمة تصنيع إلى تنمية « الانتاج المصنعي » . « Manufacturing Industry » . أم إلى الانتقال من مدنية إنتاجية معينة إلى مدنية إنتاجية أخرى ؟ أن الاقتصاديين الذين يقولون بوجود مدنية صناعية تختلف في مجمل معالمها ومقوماتها عن سائر المدنيات التي عرفها التاريخ البشرى ، وهى المدنيات الفنية والرعاية والزراعية والتجارية ، قد لجأوا إلى ابتكار المصطلح Industrialism في اللغة الانجليزية ليعبروا بواسطته عن المدنية الصناعية بمجملها . وسأستعمل أنا هنا عبارة « المدنية الصناعية » ، أو كلمة « الصناعية » فقط للتعبير عن كلمة Industrialism .

وعليه فإننى سأترك كلمة صناعة لتشير في معظم الأحيان إلى قطاع المصانع ، أى القطاع التى تدعى فيه المنشأة الانتاجية مصنعا تمييزاً له عن القطاعات التى تدعى فيها المنشآت الانتاجية مزارعا أو متاجرا أو مصارفا .

ولكننى سأستعمل كلمة « التصنيع » ، أو عبارة « الانماء الصناعى » أو « التنمية الصناعية » ، للإشارة إلى عملية الانتقال من أسلوب انتاجى معين إلى أسلوب آخر ، أو من مدنية غير صناعية إلى مدنية صناعية . وعند ما تراد الإشارة إلى تنمية الانتاج فى قطاع المصانع دون سواه فأننى سأستعمل عبارة « تنمية إنتاج المصانع » ، أو « تنمية الانتاج المصنعى » ، أو فقط « التنمية المصنعية » . أما كلمة « الصناعية » ، إذا وردت مستقلة فستشير دائماً إلى المدنية الصناعية .

إطار البحث

أما الموضوع الذى نعى به فى محاضراتنا وهو الاقتصاد الصناعى فى العالم العربى فسأعالجه لآمن ناحية التنمية المصنعية فحسب وإنما من ناحية الانتقال من المدنات الانتاجية السائدة اليوم فى العالم العربى إلى المدنية الصناعية . ولا شك أن الإنتاج المصنعى وتطوره فى العالم العربى سينال نصيباً وافراً من بحثنا ولكن فقط بقدر مايشكل دلالة أكيدة على التدرج نحو «الصناعية» من حيث هى مدنية تشمل جميع مرافق الإنتاج .

وعليه سألج هذا البحث أيضاً بطريقة قد تكون غير مألوفة ، فبدلاً من الشروع بوصف الانتاج العربى فى الأقطار المختلفة ، وتعداد المنتجات الصناعية ، وتبيان نسبة الدخل فى قطاع المصانع إلى الدخل الأهلئ المجمال ، وعرض التطورات الصناعية الحديثة فى مختلف البلدان العربية ، ومن ثم معالجة المشاكل الناجمة عن هذا التطور ، والتبصر أخيراً فى مستقبل التصنيع فى العالم العربى ، فبدلاً من هذا التسق ، وهو التسق الذى يتبع عادة عند معالجة موضوع كالموضوع الحالى ، سأبدأ بحثى بتحليل المدنية الصناعية وتبيان خصائصها العامة التى تتميز بها عن سائر المدنات وذلك سعياً إلى تفهم الأوضاع الانتاجية الحالية فى العالم العربى وتفهم التطور المرتقب فيها تفهماً

صحيحاً ، والذي لا أعتقده يتم على الوجه الاكمل إلا إذا نظر إليه بمنظور عالمى جامع . وعليه فإننى سأثير أسئلة متعددة حول المدنية الصناعية وأحاول الاجابة عنها فى حدود معرفتى للموضوع وبقدر ما يسمح لى المجال الحالى .

وتتناول هذه الأسئلة جوانب عديدة للتصنيع والمدنية الصناعية كالنظم المختلفة لتعليل التصنيع ، والمنطق الصناعى (نسبة إلى « الصناعية » أى منطق المدنية الصناعية) ، والقيادة الصناعية والتصادم والنزاع التراثى فى الانتقال إلى الصناعية ، والقرارات الانتقالية الرئيسية والحاسمة ، والتنظيم الادارى والعمال الصناعيين ، والسمات الاجتماعية الصناعية إلى آخر ما هنالك . وبعد الاجابة عن هذه الأسئلة والأسئلة الشبيهة بها ، نعود إلى العالم العربى فنستعرض واقعه فى ضوء هذه الاعتبارات ، ونتقصى اتجاهات التطور فيه وفقاً للنسق الذى ذكرناه سابقاً .

المراجع

هذا هو بإيجاز الاطار الذى يدور بحثنا فى نطاقه ، بقى على قبل الدخول فى متن البحث أن أذكر لكم بعض المراجع التى يمكنكم أن تعودوا إليها إذا شئتم التوسع فى الموضوع . يوجد فى اللغات الأجنبية كتابات عديدة عن التنمية الإقتصادية بصورة عامة وعن التصنيع بصورة خاصة وإن تكن هذه الأخيرة ليست على السعة ذاتها .

وفى اللغة العربية نجد بعض المراجع والإحصاءات عن التطور الصناعى فى العالم العربى . ولما كانت الغاية من هذه المحاضرات تدارس الاقتصاد الصناعى العربى فى منظور التصنيع العام ، كحركة عالمية ، بات من الضرورى أن نطلع على نواح ثلاث للموضوع هى : أولاً الانماء الاقتصادى بصورة عامة ومركز التصنيع فى إطاره ، ثانياً التصنيع بالذات ومقوماته وخصائصه ، وثالثاً التطور الصناعى فى العالم العربى فى واقعه ومطمحه . وقد اتقيت لكم

بعض المراجع وأغلبها في اللغة الانجليزية سأذكرها وأعلق عليها بإيجاز لأعطيكم فكرة عن محتوياتها . وقد توخيت أن لاتكون لائحة المراجع طويلة مع العلم أن هنالك مئات من المراجع الأخرى التي لن أذكرها في هذه اللائحة القصيرة المختارة . وقد قسمت المراجع إلى ثلاثة أقسام : المراجع التي تتناول الإنماء الاقتصادي عامة ، والمراجع التي تعنى بالتصنيع خاصة ، والمراجع التي يجب استشارتها للوقوف على الأحوال الصناعية وغيرها من الأحوال الاقتصادية في العالم العربي .

أما فيما يخص الإنماء الإقتصادي العام فقد اخترت ستة مراجع هي الآتية :

١ - نظرية النمو الاقتصادي ، للكاتب و . ارثر لويس

W. Arthur Lewis, The Theory of Economic Growth.

وهو كتاب صدر عام ١٩٥٦ ويشمل أبحاثاً مستفيضة في جميع نواحي الإنماء الاقتصادي ، محلاً بواعث العزم على التنمية الاقتصادية ومستعرضاً المؤسسات الاقتصادية المختلفة والدور الذي تلعبه كل منها ، ويبحث أيضاً في التقنية والترسمل ونمو السكان والموارد الطبيعية ودور الحكومة في التنمية .

٢ - مشاكل الترسمل في البلدان المختلفة ، للكاتب رانجار نوركسي

(Rangar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries).

وقد صدر عام ١٩٥٣ . ويظهر الكتاب بصورة خاصة ضعف الدافع الاستثماري في البلدان المختلفة ويرد ذلك إلى ضيق الأسواق . ويحلل من ناحية العرض الوفرة الأهل السكّان في البطالة الخفية في القطاع الزراعي . كما يشير أيضاً إلى أن التشبه بنمط العيش في الدول الأكثر دخلاً يجعل الدول ذات الدخل القليل عاجزة عن تحقيق الوفرة اللازم للاستثمار الإنمائي .

٣ - « عملية النمو الاقتصادي ، للكاتب و . و . روستاو (Rostow, W. W. “The Process of Economic Growth”.)
وقد صدر عام ١٩٥٢ ، وأهم ما في الكتاب نظرية روستاو الشهيرة بأن عملية التنمية الاقتصادية الناجمة تشكل فورة اجتماعية اقتصادية قصيرة الأمد نسبياً أى لا تتعدى غالباً العقدين أو الثلاثة عقود يجرى في خلالها تغيير جذرى في نمط الاقتصاد ويصبح بعد ذلك النمو الاقتصادي أمراً يكاد يكون آلياً ،

٤ - « النظريات الاقتصادية والمناطق المتخلفة ، للكاتب ج . ميردال (Myrdal, G. “Economic Theory and Underdeveloped Regions).
وقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٥٧ وهو عبارة عن سلسلة محاضرات منقحة كانت قد أقيمت تحت عهدة البنك الأهلئ فى القاهرة ونشرت من قبل البنك تحت عنوان « التنمية والتخلف ، ويحتوى الكتاب على معالجة قيمة للتفاوت الاقتصادي بين مختلف الدول وتحليل دقيق للأسباب التى تزيد فى التفاوت وللتدابير التى من شأنها أن تنقصه .

٥ - « التنمية الاقتصادية ، للكاتب بنيامين هيككنز Higgins, Benjamin — Economic Development”.)
وقد صدر عام ١٩٥٩ وهو من أروع المؤلفات فى هذا الحقل وأكثرها إحاطة بالموضوع . ويستعرض الكتاب أهم النظريات الانمائية ، وأهم النظريات التى تعلق التخلف الاقتصادي ويتدارس مختلف السياسات والتدابير الإنمائية .

٦ - « مستقبل البلدان المتخلفة ، للكاتب يوجين ستالى (Staley, Eugene : The Future of Underdeveloped Countries).
وقد صدر عام ١٩٥٧ ويميز فيه الكاتب بتحليل مستفيض بين الانماء الناجح ومحاولات الانماء الفاشلة ويتقصى أسباب النجاح والفشل ،

ويتدارس نظم الانماء المختلفة مقارنة بين الانماء الأوتوقراطي والانماء الديمقراطي .

هذه المراجع تتناول كما ذكرت التنمية الاقتصادية بصورة عامة .
وقد اخترت أيضاً مراجع تعنى بالتصنيع خاصة هي :

١ - « التصنيع والتجارة » للكاتب أ. ج. براون (Brown, A. J., Industrialization and Trade). وهو كتيب صغير يقع في حوالي سبعين صفحة وقد صدر عام ١٩٤٣ وعلى الرغم من بعد عهده فإنه لا يزال على جانب كبير من المنفعة في الوقت الحاضر ، ويحاول هذا الكتيب أن يظهر كيف أن انتشار التصنيع في الزمن الحديث ليس إلا مرحلة من مراحل التطور البشرى . ويبين الكاتب الاتجاهات المختلفة التي سيسير فيها هذا التطور في المستقبل . كما يبحث بعض التأثيرات في التجارة العالمية التي يتضمنها انتشار التصنيع في العصر الحاضر .

٢ - « التصنيع المتعمد سعياً إلى زيادة الدخل » للكاتب ن. س. بيوكانن (Buchanan, N. S., Deliberate Industrialization For Higher Incomes.) وهو مقال ظهر عام ١٩٤٦ في مجلة Economic Journal ويبحث المقال الدوافع إلى التصنيع ، والمشاكل التي تجب في حقول الترسمل والعمل والسكان والرساميل الخارجية .

٣ - « علم الإقتصاد في حقـل التصنيع » للكاتب ب. داتا .
Data. B. , “ The Economics of Industrialization ”.
وهو كتاب صدر في عام ١٩٥٢ يعالج النواحي المختلفة لقضية العمالة والدخل في البلدان المتخلفة مع التوكيد على البطالة الخفية ومن هذا المنطلق يعالج قضية التصنيع والترسمل الداخلي والخارجي .

٤ - « تصنيع البلدان الزراعية وإمكان توزيع العمل على صعيد دولي جديد ، للكاتب هـ. فرانكل. Frankel, H., "The Industrialization of Agricultural Countries and the Possibility of a New International Division of Labour." وهو مقال ظهر في مجلة Economic Journal عام ١٩٤٣ ويحتوى ، كما يوحى الموضوع ، على تحليل لإمكانات توزيع النشاط الإقتصادي بين مختلف بلدان العالم على أساس المعطيات من الحذق والمهارة البشرية بدلا من التوزيع حسب الاختلاف في المرافق الطبيعية ، ويستنتج المقال ، بناء على هذه الحجة عدم التعارض في الغاية وعدم التنافس بين البلدان المصنعة والتي تصنع جديداً .

٥ - « المرافق التي يحتاجها الإقتصاد المصنع ، للكاتب ا. ب. آشر. Usher, A. P., "The Resource Requirements of an Industrial Economy". وهو مقال ظهر في مجلة Journal of Economic History عام ١٩٤٧ ، ويقدم المقال أرقاما عن مصادر الطاقة ومدى الإحتياج إليها في التصنيع ويعتبر وجود هذه المصادر عنصراً حاسماً في مدى التصنيع المتاح لبلد من البلدان، ويخلص بالتالى إلى أن قسماً كبيراً من البلدان غير المصنعة لا أمل لها في التقدم السريع أو الكبير في هذا المضمار .

٦ - « أساليب التصنيع ومشاكله في البلدان المتخلفة ، United Nations, "Processes and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries." وهو كتيب صدر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ ويتقصى العقبات التي تعترض سبيل التصنيع والقوى والعوامل التي تسانده وتدفعه قدما كما يعطى الكتاب ملخصاً عن تطور التصنيع في مختلف مناطق العالم .

أما المراجع التي يمكن استشارتها للوقوف على الأحوال السائدة في العالم العربى فكثيرة جداً . منها ما يشكل دراسات تحليلية ومنها ما هو مصادر

معلومات رقمية ، ومنها موجود في اللغة العربية ومنها لا يوجد إلا في اللغات الأجنبية . وربما خير ما يمكن الرجوع إليه لمتابعة التطورات الاقتصادية في العالم العربي ، بما في ذلك مقدار التصنيع الذي دخل إلى المناطق العربية ، هو المنشورات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعروفة بعنوان « التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط » ، وهذه موجودة باللغات العربية والانجليزية والفرنسية وهي منشورات سنوية تظهر في كل سنة التطورات الاقتصادية التي حدثت في السنة السابقة لسنة النشر . وقد بدأت في سنة ١٩٤٩ وظهر آخر عدد في سنة ١٩٦٠ بجملة التطورات الاقتصادية إلى آخر سنة ١٩٥٩ . ومن المميزات المفيدة لهذه السلسلة الملاحق الإحصائية الموجودة في آخر كل نشرة .

ويمكن الرجوع أيضاً إلى الإحصاءات السنوية التي تصدرها مصالح الإحصاء في معظم البلدان العربية ، فدوائر الإحصاء في كل من إقليمي الجمهورية العربية المتحدة وفي العراق والأردن ولبنان تصدر نشرات إحصائية ربعية وسنوية .

كذلك المصارف المركزية خاصة في الاقليم المصري وفي الجمهورية العراقية تصدر منشورات ربعية لها قيمة علمية كبيرة . وهناك أيضاً التعدادات الصناعية الدورية والتعدادات الإحصائية في الحقول الأخرى .

هذه جميعها موجودة باللغة العربية . أما باللغات الأجنبية فيوجد مراجع كثيرة لا لزوم لذكرها هنا لأن المعلومات الموجودة في المراجع المذكورة آنفاً تفي بأغراض الدراسة الحالية .

المدنات المختلفة

لننتقل الآن إلى دراسة المدنية الصناعية فنظهر خصائصها ، ومتى تم لنا ذلك نعود فنتدارس طرق الانتقال إليها في العالم العربي ، ونبين العقبات التي قد تعيق هذا التحول والتدابير التي يرجى أن تؤول إلى ارتقاء هذه العقبات ونتقصى مدى سير العالم العربي الحديث في هذا الاتجاه .

نقطة الانطلاق إذن هي رسم صورة واضحة جلية للمدينة الصناعية . عرف التاريخ البشرى في مختلف العصور مدنات مختلفة كما عرف انتقال المجتمعات البشرية من مدينة إلى مدينة في فترات من الزمن قد تطول أو تقصر حسب مقتضيات العصر والمحيط . ولكن لم ينبثق عن هذه التطورات التاريخية مبدأ يشير إلى لزوم انتقال كل مجتمع من المدينة التي يعيشها إلى مدينة سواها ، أى أن التطور الاجتماعى ليس أمراً مفروضاً بطبيعة الحال ولا يحدث بصورة حتمية أو آلية . بل التطور الاجتماعى عملية إرادية قد تبتغيها وتحققها بعض المجتمعات وتتخلف عنها المجتمعات الأخرى . والبرهان على ذلك وجود مجتمعات في عصرنا الحاضر لا تزال تعيش في مدنات كانت في الأزمنة الغابرة مدنات منتشرة في جميع أرجاء المسكونة وقد زالت سيطرتها منذ قرون طويلة بعيدة ، ولكن هذه المجتمعات لا تزال تعيش في تلك المدنات في يومنا هذا .

يمكننا القول بأن الإنسان منذ بدأ يتحلق في مجتمعات ويستعين بالأدوات المادية من أجل الإنتاج عرف ، بالنسبة إلى أساليب الإنتاج والتنظيم الاجتماعى الذى يواكب هذه الأساليب ، مدنات خمس هي المدنات القنصية والرعاية والزراعية والتجارية والصناعية . ولكل من هذه المدنات أدواتها وتنظيمها الإنتاجى وخصائصها الاجتماعية والتراثية والفلسفية . فالمدينة القنصية مثلاً تعتمد كلها على منح الطبيعة للإنسان إذ أن الإنتاج المسيطر فيها هو إنتاج مباشر لا يستخدم فيه من الأدوات المنتجة سوى وسائل القنص البدائية

يستعين بها البشر على اقتناص الحيوانات أو صيد الأسماك أو قطف الثمار النباتية البرية . والمدنية الرعائية تقوم على تدجين الحيوان وتبئب الأرض بصورة بدائية دون استصلاحها . والمدنية الزراعية مدنية سكونية تعتمد على استصلاح الأرض وحرثها وزرعها وتملكها والارتباط بها ، وظاهرها الاجتماعية الكبرى هى التحلق فى قرى ودساكر تنتشر حول موارد المياه وفى البقاع الخصبة ، وتكون هذه التجمعات نوعاً مامستقله بعضها من بعض ولا يكون الاتصال بينها سريعاً أو منتظماً . وذلك عكس المدنية التجارية التى تقوم على الاتصال السريع والتبادل بين الوحدات السكانية المختلفة . وأبرز ما فى المدنية التجارية التجمعات البشرية الكبيرة فى المرافئ البحرية وملقى الطرق البرية . وتصبح هذه التجمعات مراكز للتبادل ، على أن إنتاج السلع المتبادلة يستمر معظمه فى القرى المنتشرة حول هذه المدن التجارية ، ويستمر المنتجون متحلقين فى حلقات عائلية . وتتميز المدنية التجارية بتحسين أساليب النقل والمواصلات وتعميم الاكتشاف والابتكار فى هذا الحقل والتقدم فى صنع المراكب البحرية والقوارب النهرية والمركبات البرية . أما المدنية الصناعية فتقوم على الإنتاج المنفصل عن العائلة والمركز فى مصانع تجمع فى المدن وتعتمد كثيراً على الإنتاج غير المباشر ، أى الإنتاج الذى يجرى بواسطة الآلات ويسير بالطاقة غير العضوية . وسنبحث خصائص هذه المدنية بتفصيل أكثر .

ولكن قبل ذلك لنا كلمة إيضاحية فى مبدأ انتشار هذه المدن فى العالم واندثارها . أولاً أن تصنيف المدن العالمية على هذا النحو أى فى هذه المراتب الخمس ليس تصنيفاً محكماً كل الأحكام ، فقد نجد مجتمعات من المجتمعات يعيش فى كنف مدينتين أو أكثر فى آن واحد . أى أن هذه المدن قد تتراكب فيما بينها فى المجتمع السلالى الواحد أو فى الوحدة السياسية الواحدة . ولكن على الرغم من هذا التراكب يمكننا فى معظم الأحيان أن نتميز الطابع المدنى الغالب فى مجتمع من المجتمعات أو فى العالم عامة

فى كل عصر من العصور . ثانياً أن عملية الانتقال من مدنية إلى مدنية عملية إرادية تتضمن عزمًا جماعيًا على التحرر من القيود المادية والتراثية والبشرية التى تفرضها المدنية التى يبتغى التحول عنها . نقول العملية إرادية أى أنها ليست حتمية إذ يجوز أن تبقى جماعة من البشر متمسكة بمدنية معينة بينما يسير الركب البشرى أو معظمه فى طريق مدنيات أخرى . والشاهد على ذلك أننا نرى فى العصر الحاضر وهو عصر انتقال إلى المدنية الصناعية بعض المجتمعات البشرية التى تعيش ليس فى كنف المدنيات التجارية أو الزراعية فحسب وإنما فى ظلال المدنية الرعائية . كما نشهد فى نظام البداوة مثلاً ، وبعضها لا يزال يرفل فى طيات المدنية القنصية كالجماعات التى لا تزال فى يومنا هذا تعيش على صيد الأسماك والحيوان البرى وتقتات باللحوم النيئة . ثالثاً أن الجماعات التى لا تبدل أساليب إنتاجها وتقبل من أجل ذلك ، التبدل فى أنظمة العيش وفى الأوضاع الاجتماعية والثقافية والتراثية التى تواكب المدنية المطلوبة ، بل تتمسك بالأوضاع الناجمة عن المدنية السائدة فيها وبالتالى تحول دون الانتقال إلى المدنية الجديدة ، أن هذه الجماعات تعجز فى النهاية عن الإسهام الفاعل فى التاريخ البشرى ، إذ هى تسير إما إلى الزوال المادى أى أنها تنقرض أو إلى الزوال المعنوى أى أنها تصبح من المخلفات الأثرية على هامش الطريق الذى تشقه القافلة البشرية دوماً نحو التقدم والرفق والعمران .

خصائص المدنية الصناعية

بعد هذه المقدمة عن مختلف المدنيات البشرية وعن مبادئ الانتقال من مدنية إلى أخرى نعود فنتدارس المدنية الصناعية لنقف على خصائصها بصورة أوضح وبتفصيل أوفى لأنها هي المدنية الآخذة اليوم بالانتشار في أرجاء العالم، وهي المدنية التي أعتقد أننا نقف اليوم في العام العربي على عتبتها وقد بدأنا ندنو منها . ولن نلبث طويلا حتى نسير سيرا حثيثا في موكبها .

عندما نقبل على تدارس نظام من الأنظمة ونسعى إلى تفهمه تفهما صحيحا فإن أول ما نثير بشأنه هو التساؤل عن منطق . نسأل هل له منطق يسير بموجبه وإذا كان الأمر كذلك فما هو هذا المنطق ؟ نطرح هذا السؤال لأن الأنظمة الاجتماعية كجميع القضايا البشرية الاختبارية لا تجيء في معظم الأحيان إلا تدريجا وفي مراحل متقطعة ، وقد تفشى نظاما من الأنظمة في مرحلة متقدمة أو متأخرة من مسيره ولا سبيل لنا إلى معرفة مركز المرحلة الراهنة وبالتالي إلى التبصر المدرك لسيره المقبل إلا في ضوء المنطق الذي يسير هذا النظام بموجبه . وهذا النهج في البحث اعتقده مفيدا في تدارس المدنية الصناعية . فللصناعية منطق يجب علينا أن نعرفه ونميزه عن سواه ونتفهمه . وأما فخوى هذا المنطق في نظري فيمكن حصرها في جملة واحدة قصيرة تصف المسلم الأساسي الذي ترتكز عليه المدنية الصناعية وهو الإيمان بلا حدودية المعرفة وعقلانياتها (رشدانها) . أصفه بأنه مسلم أساسي لأنه لا يطرح للبحث بل يفترض افتراضا أي أنه يقبل دون برهان . وعليه نجد في المدنية الصناعية إيمانا سائدا لا يخضع للجدل بأن المعرفة لا حدود لها وأن البشر سيزدادون معرفة بخصائص الكون ودقائقه ازديادا مضطردا لا يقف عند حد وبالتالي سيزداد قدرتهم على التحكم بالطبيعة واستخدامها لأغراضهم . وأن السبيل إلى ازدياد المعرفة هي سبيل (م ٢ — الاقتصاد الصناعي والعالم العربي)

عقلانية بحجة لا وحى فيها ولا إلهام . وينجم عن هذا الموقف الأساسى ،
وبالنسبة إلى الانتاج الاقتصادى ، إيمان وثيق بأن فى مقدور البشر ،
بواسطة تطوير العلم والمعرفة ، أن يزيدوا إنتاج السلع والخدمات زيادة مضطردة
وأن يحسنوا النوع ويرفعوا مستوى الجودة باستمرار . ويتحول هذا الإيمان
بمقدرة البشر على التحكم بالمادة إلى هدف رئيسى للمجتمع هو العمل الدائب
المضطرد على رفع مستوى الإنتاج المعروف كما ونوعا وابتكار المنتجات
الجديدة واستحداثها باستمرار . ومن أجل بلوغ هذا الهدف تجند جميع قوى
المجتمع الطبيعية والمستحدثة والبشرية وتنظم تنظيمًا عقلانيا وتسير دون
هوادة أو تردد إلى تحقيق الغاية الإنتاجية حتى ولو استلزم ذلك نقض بعض
المواقف المتأصلة فى المجتمع أو سبب الخروج على بعض التقاليد الراسخة
أو جر إلى محاربة بعض الأفراد والكتل الذين تتضرر مصالحهم المكتسبة
من اتباع النهج الجديد .

هذا هو منطق « الصناعية » ولن نجده سائداً فى المجتمع التجارى
أو الزراعى أو الرعائى أو القنصى . فالتصنيع إذن هو الانتقال بالمجتمع من
المدنيات السابقة إلى المدنية الصناعية التى تسير وفقاً لهذا المنطق . وللمكن
عبارة الصناعية أو المدنية الصناعية حسب ما وصفنا منطقها هى عبارة تجريدية
تنطبق على المجتمع المكتمل التصنيع . فى حين أن التصنيع هو عملية تاريخية
يجرى بواسطتها نقل المجتمع من مدنية إلى أخرى . وعليه نجد حتى فى أكثر
الدول تصنيعاً وأمعناً أخذاً بالمدنية الصناعية سمات يرثها مجتمعاتها عن مدنيات
سابقة ولا يكتمل تصنيعها حتى تزول هذه السمات . وعليه ينتظر منها إذن
أن تسير نحو استكمال تصنيعها فتدنو أكثر وأكثر من تطبيق المنطق الصناعى
فى جميع نواحي الحياة . وهكذا نرى أن المنطق الصناعى يبقى الهدف الذى
تتطلع إليه الدول المقبلة على التصنيع ويقاس مدى تصنيعها بالمقدار الذى
تكون قد اقتربت فيه من هذا الهدف ، ويبقى التصنيع عسير المنال عليها
بقدر ما تكون بعيدة عن الأخذ بمنطق التصنيع .

فلنتبصر إذن بشيء من التفصيل في بعض النواحي المهمة التي يتضمنها منطق التصنيع وفي كيفية تمثل هذا المنطق في الحياة الاقتصادية الواقعية .

١ - مستوى التقنية^(١)

إن أول ما يجذبنا ويسترعى انتباهنا عندما نبث خصائص المدنية الصناعية هو مستوى التقنية الذي يتصف به الانتاج في البلدان المصنعة . فعملية التصنيع تحتاج إلى مستوى من التقنية يفوق بكثير المستويات السائدة في المدن السابقة للمدنية الصناعية . ولا يمكن أن يتم التصنيع إلا بالتقدم العلمى والفنى تقدما مضطردا . ويتضمن استمرار التقدم العلمى استمرار التغير فى التقنية وفى أساليب الانتاج وفى أنواع المتوجات . وهذا التغير المستمر فى العلم والتقنية وأساليب الانتاج له نتائج حاسمة فى تكييف العنصر البشرى من عمال ومديرين وحكام ومواطنين .

إن الاعتماد الكبير على العلم والتقنية لتطوير الإنتاج فى المدنية الصناعية يبرز فى المجتمع المنشآت التى تغنى بالعلم والبحث كالجامعات ومؤسسات الأبحاث ، والمختبرات ، ودوائر البحث القائمة فى المنشآت الصناعية المختلفة . وهكذا نرى أن النظام الصناعى يحتاج إلى عدد وافر من الاختصاصيين فى جميع الحقول يتوزعون فى مجالات واسعة من المراتب المهنية فى كل حقل من حقول النشاط الاقتصادى . ويشكل هذا الاحتياج معضلة ربما كانت المعضلة الأولى للبلدان النامية التى تسعى إلى التصنيع . فافتقار هذه البلدان إلى العنصر البشرى المختص والمدرّب بما يفوق افتقارها إلى الراسمىل الآلية وسائر السلع الإنتاجية .

٢ - التنقل السرى

إن التقنية الصناعية تقنية حركية دائمة التغير فى مادتها سريعة التبدل فى أساليبها ولذلك فهى تحدث تغييراً مستمراً فى مهارات العمال والمديرين

وفي مسؤولياتهم وأنواع وظائفهم ، مما يجعل سرعة التنقل في المدينة الصناعية تفوق بأشواط بعيدة ما هي عليه في المدن السابقة . فالتقدم العلمى الذى ينتج عنه فى معظم الأحيان تغيراً فى الأساليب يجعل بعض الوظائف والمهن فائضة ويخلق احتياجاً إلى وظائف ومهن جديدة . وهذا بدوره يوجب إعادة تدريب القوى العاملة التى زالت وظائفها أو نقصت . فالتدريب المستمر صفة لازمة من صفات المدينة الصناعية إذ لا يمكن فى هذه المدينة أن ينظر إلى وظيفة أو مهنة ما أو مسؤولية من المسؤوليات كأنها تستمر مدى الحياة كما هو ممكن فى المدن الزراعية والتجارية وسواها . ولا ينتظر من العاملين فى مختلف حقول النشاط الاقتصادى أن يستمروا مدى الحياة فى النشاط ذاته أو فى البقعة الجغرافية عينها . فالتنقل فى المدينة الصناعية سريع وواسع المدى ويحدث فى الوظائف كما فى مواقع العمل وفى المراكز والمراتب الاجتماعية ، أى أنه تنقل أفقى وعمودى .

٣ - المجتمع المنبسط

وتنجم عن التنقل السريع ميزة ثالثة تنصف بها المدينة الصناعية وهى المجتمع المنبسط أى المجتمع المتسع الأطراف أو المجتمع المفتوح الذى تتساوى فيه جميع فئاته بالحقوق والواجبات . فان المدراء المشرفين على عمليات الإنتاج والأفراد الذين يوكل إليهم حسم القرارات الأساسية والبت فى الأمور الرئيسية لا يعينون فى المدينة الصناعية على أساس عائلى أو طائفى أو قبلى أو سلالى أو عرقى أو جنسى . فالعائلة مثلاً فى المدينة الصناعية لا مكان لها من حيث التحكم فى الإنتاج أو من حيث التدريب العملى فى المهن والمهارات . فالمتجر العائلى والمصنع العائلى حتى والمزرعة العائلية تزول فى المدينة الصناعية وتحل مكانها الإدارة المهنية التى تعزز صفوفها دائماً من الكفاءات الملائمة فى المجتمع مهما اختلفت الفئات التى ينتمى إليها أصحاب هذه الكفاءات . حتى أن الكثير من المهمات التى يقمن بها ربات المنازل فى تجهيز المأكل والملبس تصبح مهمات مهنية يقوم بها المتجر والمصنع .

ويتحولن النساء إلى المساهمة في النشاط الاقتصادي العام مساهمة مهنية عن طريق التوظيف في المنشآت الانتاجية . وكما قال الاقتصادي الشهير و . آرثر لويس : « إن النمو الاقتصادي وتحول عمل النساء من المنزل إلى السوق يسيران يدا بيد » . ففي المدينة الصناعية تزول الصفة الإنتاجية للعائلة فلا تعود تشكل وحدة إنتاج ، وإنما تنحصر مهماتها في تزويد المجتمع بعوامل الإنتاج وخاصة بعامل العمل ، كما أنها تستمر في كونها وحدة لاتخاذ القرارات الرئيسية في الانفاق الاستهلاكي ، وتشكل أيضاً وحدة هامة للنشاط الثقافي والتربوي . ولكن ليس للتربية والتعليم النظاميين .

٤ - نظام تربوي مركبي

تتطلب المدينة الصناعية نظاما للتعليم والتربية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأنواع المهارات التي تحتاجها التقنية الصناعية . فالنظام التربوي الصناعي نظام حركي لا يعنى كثيراً بتنشئة الأجيال الطالعة تنشئة تجعلهم يتمسكون بالتراث والعادات الموروثة أو تجعلهم يحافظون على القيم التقليدية ويتمسكون بها كما هو شأن أنظمة التربية في المدن السابقة للمدينة الصناعية . أن النظام التربوي الصناعي لا ينظر إلى المجتمع نظرة سكونية تهدف إلى تفهم الأوضاع السائدة ومن ثم التمسك بها وتوطيدها . بل هو نظام رائده التغير والتبديل والثورة على الأوضاع الباطلة والبالية والتي تعيق التقدم في حقل الإنتاج مهما كانت القيمة البشرية لتلك الأوضاع .

ويبدأ التعليم العالي في هذا النظام توكيداً ملموساً على العلوم الطبيعية ، الفيزيائية منها والكيميائية والحياتية ، كما يشدد على تطوير الهندسة في جميع نواحيها والعلوم الطبيعية ، ويؤكد أيضاً على التدريب الإداري للأعمال الخاصة والمصالح الحكومية وعلى ضرورة تحرر النظام التربوي من كل القيود التقليدية ليبقى قادراً أن يتكيف وفقاً للتغير في مختلف حقول النشاط

الاقتصادى ومتابعة لحقول الاختصاص الجديدة التى تبرز من آن لآن .
وينزع التعليم العالى فى المدنية الصناعية نحو التخصص وإنتاج العدد الوافر
من الفنين والإداريين وأصحاب المهن المختلفة الذين يتطلبهم التطور الصناعى .
ولكن بالرغم من التوكيد على المزيد من التخصص فان النظام التربوى
الصناعى يقيم وزناً كبيراً لانتشار المعرفة العامة أى غير الاختصاصية
انتشاراً واسعاً بين جميع طبقات الشعب ، ويعمل النظام التربوى الصناعى
باطسراد على رفع مستوى المعرفة بين المواطنين ليس لتسهيل التدريب المهنى
ورفع مستوى الانتاجية بين العمال فحسب ، بل لأن التقدم الصناعى من شأنه
أن يرفع مستوى الدخل عند جميع المواطنين ، فنجم عن ذلك ازدياد فى
الفضول الطبعى ، ومن ثم ازدياد فى طلب المعرفة إذ يدرك المواطنون
أن المعرفة تشكل الوسيلة الرئيسة لارتقاء السلم الاجتماعى فى العالم الصناعى
والتقنى . وتجب الإشارة هنا إلى أن انتشار المعرفة العامة بين المواطنين
وإعداد الأفواج الكبيرة والمتزايدة من المختصين فى شتى الحقول لن تترك
الحياة السياسية والنظم الاجتماعية على أوضاعها القديمة بل من شأن التقدم
الشعبى فى مستوى المعرفة أن ينقض أوضاع المجتمع فى مختلف النواحي .
وقد حصرنا اهتمامنا هنا فقط فى الناحية الاقتصادية ، ونظراً لضيق المجال
لن نتعرض للمتضمنات السياسية والاجتماعية على الرغم من أهميتها البالغة .

٥ - سعة التوزيع فى بنية العمالة

تتصف العمالة فى المدنية الصناعية ، ونعنى بالعمالة جميع القوى البشرية
التي تسهم فى الانتاج مهما كان نوع ذلك الاسهام ، فالعمالة بهذا المعنى تشمل
العمال العاديين والعمال ذوى المهارة كما تشمل الفنين والاختصاصيين على أنواعهم
والمدرء والرؤساء وكل من يبذل جهداً عضلياً كان أم عقلياً فى سبيل الانتاج ،
تتصف العمالة فى المدنية الصناعية باتساع التوزيع فى بنيتها اتساعاً لا تعرفه
المدنيات الأخرى فالنشاط الاقتصادى الصناعى يجرأ إلى وظائف عديدة

تتميز فيما بينها بالتصنيف الدقيق للمسؤوليات المرتبطة بكل وظيفة وللمكافآت التي ينالها القائمون بهذه المسؤوليات وللحقوق العائدة لكل وظيفة وللواجبات المترتبة عليها . ولا يمكن أن تعتبر القوى العاملة كمجموعة متجانسة أو متعادلة يمكن احلال بعضها محل البعض الآخر كما هو ممكن في المدينيات الأخرى . بل يجب النظر إلى القوى العاملة في المدينة الصناعية كمركب متشابه ومرتبط بعضه ببعض بصورة مرتبة حيث لا يمكن أن ينظر إلى أى فرد بالانفصال عن مركزه في هذا المركب . والمركب العمالى الصناعى مركب مرتبى حيث تتوزع السلطة فى مراتب مختلفة وتتفرع الاختصاصات فى كل مرتبة من هذه المراتب ، وتقيم كل وظيفة بالنسبة إلى مقدار المسؤولية الموكولة إلى من يقوم بأدائها ، وتعين المكافآت بالارتكاز على مقدار المسؤولية المناطة بكل وظيفة من الوظائف ويجرى التنقل العامودى ، أى من وظيفة ذات مسؤولية معينة إلى وظيفة أخرى فى الاختصاص ذاته ولكنها تختلف عن الأولى بمقدار المسؤولية المناطة بها ، ويجرى هذا التنقل وفقاً لأنظمة دقيقة تعمل بموجبها المنشآت الانتاجية المختلفة وتتناول هذه الأنظمة سياسة التشغيل والفصل عن العمل والترقية والتحويل ، والتقاعد والمكافآت وساعات العمل وما إلى ذلك من أمور مماثلة . أو بعبارة أخرى تسيّر العمالة فى المدينة الصناعية وفقاً لأنظمة مدروسة ومعلنة مسبقاً ، وبالتالي يخفض إلى حد أدنى التصرف التعسفى أو الاعتبارى من قبل المشرفين على عمليات الانتاج . ويغير النظام الصناعى ساعات العمل كما يغير النظرة إلى ما هو جائز وما هو غير جائز بالنسبة إلى ساعات العمل . وفى كثير من الأحوال تتطلب التقنية الصناعية خلاف ما يلحظ فى تقنيات المدينيات الأخرى ، استمرار العمل دون انقطاع ليل نهار ، فالأفران الصناعية مثلاً لا يمكن اخمادها فى الليل وإعادة اشعالها فى النهار ، فالليل الزراعى الساكن الهادىء ترفضه المدينة الصناعية .

٦ - السيطرة المدنية في المجتمع الصناعي

إن المجتمع الصناعي مجتمع مدنى أكثر مما هو مجتمع قروى . فالتقنية الصناعية التى تقتضى الاكثار من التخصص ومن تفتيت الوظائف تدفع المنشآت الانتاجية إلى توسيع مقياس الانتاج ، وتوسيع مقياس الانتاج يتطلب توسيعاً فى الأسواق وفى الصناعات الأخرى المتكاملة وفى التجهيزات المختلفة التى تخدم الصناعة كالطرق والمواصلات والمصارف وسوق العمل وسوق المال . والطريقة الفضلى للنمو الصناعى أن تتجمع هذه النشاطات فى وسط يصبح وسطاً صناعياً . وهذه الأوساط الصناعية الكبيرة هى المدن . ومع العلم بأننا نجد تجمعات مدنية سابقة للتصنيع إلا أنها كانت تشكل فى كنف المدنية التجارية أوساطاً تجارية أو ثقافية بعيدة بعض الشيء عن الحياة القروية كأن فى البلد الواحد صنفين من المواطنين المدنى والقروى . أما المدن فى المدنية الصناعية فأكثر عدداً وأكبر حجماً ، هى فى المدن السابقة ، ومن أهم ميزاتها أن نمط العيش فيها يغزو القرى ويعم جميع الأرجاء وذلك بفضل توسيع شبكات الطرق والمواصلات بين المدن والقرى .

فالزراعة فى المدنية الصناعية ليست سوى صناعة أخرى هى صناعة الزرع ولا تشكل نمط عيش أو نوع حياة يستبقى من أجل ذاته أو من أجل قيمته التراثية ، وبصرف النظر عن فاعليتها الانتاجية كما هى الحالة فى المدينتين الزراعية والتجارية . بل ليس للزراعة غاية فى المدنية الصناعية سوى تزويد الاقتصاد بشتى المنتجات الزراعية والمواد الأولية . ويجرى التخصص فى المزارع الصناعية حسب أنواع المنتج ولا يترك مكان فى المدنية الصناعية للزرعة المتفرعة الانتاج التى تشكل وحدة كافية ذاتها بذاتها . ويرافق التخصص الزراعى الاعتماد المتزايد على الآلات واستعمال الطاقة الحرارية عوضاً عن الطاقة العضلية . وبذلك ينقص عدد العاملين فى النشاط الزراعى نسبة لما يكون ذلك العدد فى المدينيات الأخرى . والواقع أن نسبة عدد

السكان المشتغلين في الزراعة تشكل دليلاً من الأدلة البينة على مقدار التصنيع ودرجة التقدم الانتاجي في المجتمع . وقد نشر الاقتصادى كوزنتس منذ عامين دراسة صنف فيها مختلف البلدان المصنعة أو السائرة إلى التصنيع حسب مقدار الإنتاج الأهلى للفرد الواحد فتبين له أن نسبة العمال الزراعيين إلى مجموع العمال تنحدر من ٦٢ بالمائة للبلدان التى تقع فى أسفل سلم الانتاجية إلى ١٤ بالمائة للبلدان التى تنعم بأعلى انتاج أهلى للفرد الواحد . ومن ناحية المنطق الاقتصادى الصرف يمكننا القول بأن البلدان التى تضطر إلى استخدام معظم سكانها فى العمليات الزراعية البحتة لتقيم الدليل على التخلف فى فاعليتها الانتاجية .

٧ - مهام دور الحكومة

يتصف المجتمع الصناعى بوجوب اتساع الدور الذى تقوم به الحكومة . لا شك بأن مقدار النشاط الحكومى منوط ليس فقط بالمدينة الانتاجية التى تسود المجتمع المعنى ولكنه منوط إلى حد بعيد بنوع الحكم السائد فى ذلك المجتمع . ولكن مهما كان نوع الحكم فإن المدينة الصناعية تفرض فى طبيعتها توسعاً كبيراً فى النشاط الحكومى . ومن الظواهر الأكيدة أن المجتمع الصناعى يحتاج إلى توسع كبير مثلاً فى حقل المواصلات . فالحاجة إلى المزيد من الطرقات والمرافىء والمطارات ومحطات الإذاعة والتلفزة وسائر وسائل النقل والاتصال ، تشكل دافعاً قوياً لزيادة النشاط الحكومى وتوسيع المسؤولية الحكومية . كذلك فى حقل التنظيم المدينى الذى يتطلبه التصنيع وفى حقل التربية والعلاقات الاجتماعية . كما أن التطور الفنى يعقد الشؤون العسكرية والدفاعية ويؤول إلى توسع كبير فى المسؤوليات الحكومية فى هذا الحقل . كذلك يلقى التقارب العالمى فى المواصلات والتنقل على الحكومات مسؤوليات اضافية دولية ، كما تضطر الحكومات فى بعض البلدان إلى الاضطلاع بمسؤوليات انتاجية بحتة لأن الساع المطلوب انتاجها

تستلزم معدات ورساميل كبيرة يعجز الحقل الخاص عن اقتنائها ، أو قد تكون عملية الانتاج محفوفة بالمخاطر التجارية التي يأبى الأفراد المتمولون تحملها فضطروا الحكومات إلى أخذها على عاتقها . كذلك يؤول ارتفاع مستوى الدخل الناجم عن التصنيع إلى زيادة الطلب على الخدمات العديدة التي تقدمها الحكومات كالتعليم والطرق والمستشفيات والمستوصفات والحدائق العامة وما شابه ذلك . جميع هذه الأمور تدعو إلى توسع كبير في النشاط الحكومي .

وأرى من المستحسن أن ألقت النظر إلى استنتاج خاطيء قد يخلص إليه البعض وهو أن اتساع الدور الذي تقوم به الحكومات يشكل حتماً انتقاصاً من الحرية الفردية . لا شك أن اتساع النشاط الحكومي في المدينة الصناعية يعنى من ناحية زيادة التكليف الضرائبي والاكتثار من القوانين والأنظمة التي تتعلق بسير الانتاج في شتى الحقول والتي تخضع الأفراد لانضباط مسلكي وبالتالي تحد من حريتهم في عمليات الانتاج . ولكن من ناحية أخرى يؤول التصنيع إلى زيادة الدخول للأفراد زيادة قد تفوق الارتفاع في الضرائب فتترك في يد الفرد دخلاً صافياً أعلى من الدخل الذي كان يتبقى لديه لو استمرت البلد غير مصنعة واستمر مستوى الضرائب منخفضاً . وكذلك فإن المدينة الصناعية تعطي الأفراد متسعاً أكبر من الراحة والفراغ يتمكنون كنتيجة لذلك من ممارسة حرية الاختيار في ناحية الاستهلاك بصورة أجدى ، وتفتح أمامهم مجالاً أوسع لاختيار الوظيفة ومكان الإقامة ، وتعطيهم مدى أكبر للاختيار بين السلع الاستهلاكية . فهي إذ تحد من الحرية الفردية بالانضباط الذي تحدته في ناحية الانتاج فإنها توسع نطاق هذه الحرية في ناحية الاستهلاك نتيجة للزيادة في الدخل وفي الفراغ زيادة لا تحقق إلا بواسطة التصنيع الذي لا يحقق بدوره في معظم بلدان العالم اليوم إلا بواسطة توسيع النشاط الحكومي .

٨ - انشاع شبكة التنظيم

تقوم بانتاج أهم السلع والخدمات في المدنية الصناعية المنشآت الإنتاجية الضخمة . وتنظم هذه المنشآت بالنسبة إلى السلطة الإدارية بصورة مرتبة تجمل في القمة العدد القليل من المديرين الذين يشرفون على أعمال يقوم بها عدد كبير جداً من الذين يعملون تحت إدارتهم . وتنظم العلاقات بين المديرين والمأمورين بواسطة شبكة واسعة ومعقدة من الأنظمة الصناعية التي تفرضها التقنية الصناعية والتخصص المتزايد كما يفرضها أيضاً الإنتاج بمقياس أضخم . وتتناول هذه الأنظمة نواح عديدة من الحياة الصناعية مثل الأجور، والانضباط المسلكي ، والصرف من الخدمة ، والنقل من وظيفة إلى أخرى، والترقية ، ومعالجة المظالم العمالية . وتحدد الأنظمة الصناعية مقاييس الإنتاج، وسرعته ، ومعايير الجودة للمنتوج وأموراً أخرى عديدة . والأنظمة الصناعية غير سكونية فهي لا تستقر على حال بل تظل في تغير دائم لتبقى ملائمة للتطور التقني السريع . فالحياة الصناعية إذن حياة تخضع للأنظمة والقوانين المجردة عن العاطفة والبعيدة عن العلاقات والاتصالات الشخصية. وهنا تثار قضية الولاءات في المجتمع الصناعي وهي القضية التاسعة المتعلقة بالمنطق الصناعي .

٩ - القيم الجماعية في المجتمع الصناعي

يتبين من العرض السابق أن ولاء الأفراد الذي يسير عجلة الإنتاج في المدنية الصناعية ليس لأشخاص وإنما لفكر مجردة . فالمجتمع الصناعي ككل مجتمع منظم يقوم على نوع من الإتحاد الذي يربط بين مختلف أفراده. وتنبثق عن هذا الإتحاد أو شبه الإجماع مجموعة من الأفكار والمعتقدات والمواقف والقيم تشكل في مجملها شخصية ذلك المجتمع ، وتعين أساليب نشاطه ومدى ذلك النشاط . وفي المجتمع الصناعي تبرز بعض القيم والمواقف

التي يتميز بها المجتمع الصناعي مهما اختلفت ظروفه القومية أو السلافية ومهما اختلف نظام الحكم فيه . فهاكم مثلاً بعض هذه القيم الصناعية المشتركة بين المجتمعات الصناعية المختلفة واعتقد أنكم تجدونها إلى حد بعيد في مجتمعين مصنعين هما الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي على الرغم من الفوارق بينهما في التاريخ والبيئة ونظام الحكم .

أولاً : نجد للعلم والتقنية في المجتمع الصناعي قيمة رفيعة تجعل العاملين على تقدم العلوم في مرتبة اجتماعية عالية ، فضلاً عن أن المدنية الصناعية تحارب كل تقليد يشكل عثرة في سبيل التقدم العلمي والتطور العمراني .

ثانياً : نجد المدنية الصناعية لا تقيم وزناً للسلالة العائلية أو الطائفة الدينية ، أو الكتلة العرقية ، أو الطبقة الاجتماعية : بل تشكل مجتمعاً إن تخلق فهو يتحاق حول المهن والاختصاص والمنشآت الإنتاجية وسائر الحلقات المهنية الفنية والاجتماعية المفتوحة لجميع المواطنين حسب شروط كل حلقة .

ثالثاً : نجد المدنية الصناعية تحت بشى الوسائل على العمل المجد وعلى سرعة الانتاج وهي تجعل من الفاعلية الانتاجية فضيلة وتعتبر الكسل أو الخمول رذيلة . وقد تختلف البلدان المصنعة في التعليل العقائدي الذي تستخدمه للبحث على العمل المجد وعلى السرعة في الانتاج ولكنها تتفق في الغاية . فبينما نجد بعض البلدان تحت على زيادة النشاط عن طريق الحافز المالي والربح الفردي وهي تسعى دائماً لزيادة حدة هذا الحافز بواسطة الاعلان والتمثل ، نجد بلدانا أخرى تسعى إلى الغاية عينها عن طريق استخدام الحرارة العقائدية وخاصة العقائد السياسية والقومية ، ونجد بلدانا أخرى تستنفر النشاط البشري عن طريق الإرهاب والإرغام . ولكن مهما اختلف الحافز لأجل بلوغ هذه الغاية ، فإن المدنية الصناعية تحقق درجة من النشاط

وسرعة في الإنتاج ومستوى للمسئولية الفردية لم تشهد مثلها المدينيات الأخرى وهي تستوجب ولاء لمجموعة كبرى كالوطن أو القومية أو العالمية ولا تستقر في الولاءات المجزئة كالولاء العائلي أو القبلي أو الطائفي .

الفروق بين المجتمعات المختلفة

لقد بينا فيما تقدم بشيء من الإسهاب بعض الخصائص التي تميز المدنية الصناعية عن سواها من المدينيات . وقلنا أن هذه الخصائص موجودة على درجات متفاوتة في جميع المجتمعات الصناعية ، وأن درجة وجودها في مجتمع ما تعين الشوط الذي قطعه ذلك المجتمع في مضمار التصنيع ، وقلنا أيضاً أننا نتميز هذه الخصائص بواسطة المنطق الصناعي المجرد ونعتقد يقيناً أنها توجد حتماً بكامل صفاتها النظرية في المجتمع الصناعي الذي يكون قد اكتمل تصنيعه . وأشرنا إلى أن المجتمع السكامل التصنيع غير موجود بالفعل على أن هنالك مجتمعات صناعية تقارب كثيراً درجة الاكتمال . وخشية أن يحمل قولنا على غير محمله أسارع هنا بلفت الأنظار إلى أننا إذ نقول بوجود ظهور هذه الخصائص الصناعية التي عرضنا في كل مجتمع يكتمل تصنيعه لا يعنى هذا القول أن جميع المجتمعات المصنعة تتشابه تماماً في كل الخصائص والسمات . بل على العكس نحن ندرك تماماً مقدار الفروق التي قد تظهر بين مجتمع مصنع وآخر . وكان بودى أن أبحث معكم هذه الفروق بالتفصيل وأردها إلى أسبابها الرئيسية بإسهاب ولكن المجال الحالي يضيق عن ذلك ، وعليه فإنني سأكتفي بالإشارة إلى بعض الأسباب الرئيسية التي تنشأ عنها فروق في المجتمعات المصنعة ذاكرة بعضها على سبيل المثال .

يمكننا أن نميز ثلاثة مصادر رئيسية تنشأ عنها فروق في المجتمعات المصنعة . أما هذه المصادر فهي أولاً الفئات التي تتخذ المبادرة وتقوم بقيادة حركة التصنيع ، وثانياً التراث السائد في المجتمع المقبل على التصنيع قبل

البدء بتصنيعه ، وثالثاً الأساليب والوسائل التي تستعمل في تحقيق غايات التصنيع .

١ - قيادة التصنيع

التصنيع حرب تشنها فئة من المجتمع على فئات أخرى . فالفئة التي تحمل لواء التصنيع تسعى إلى الغلبة على المجتمع التقليدي وإخضاعه إلى وسائل وأساليب إنتاج أجدى وأفضل . والفئات التي تقاوم هذه الفئة تبتغي إبقاء القديم على قدمه لأنها تفيد من الأوضاع الانتاجية الراهنة . ونتيجة النزاع معروفة لأن الغلبة في النهاية للمدنية الصناعية مهما طال زمن النزاع . ولكن السؤال المهم الذي يجب أن نثيره هنا ليس لمن الغلبة وإنما من هي الفئة التي تقبض على دفة القيادة وتزعم حركة التصنيع . وهذه الفئة تختلف باختلاف البلدان والبيئات والأوضاع والأزمنة . وعندما نتبصر في انتشار المدنية الصناعية في مختلف أرجاء العالم يمكننا أن نميز فئات مختلفة تسلمت قيادة التصنيع في البلدان المختلفة . ونكتفي هنا بذكر قيادات أربع هي :

أولاً : القيادة السلافية وتستمد من الارستقراطية الزراعية أو التجارية أي تشكل هذه الفئة من كبار الملاكين أو من كبار التجار والصيرفيين الذين يكونون مسيطرين على النشاط الاقتصادي في المدنية التجارية أو الزراعية .

وثانياً : قيادة الطبقة الوسطى وهي فئة تتألف عادة من التجار والصناع المتوسطى الحال تجمعهم ، كما حدث في بريطانيا مثلاً ، مقاومتهم للفئات الارستقراطية المسيطرة على الاقتصاد . وفي كثير من الأحيان تتألف هذه الفئة من أقليات أو جماعات لا ينسجمون تماماً مع النمط الاقتصادي السائد ويدركون بجلاء إمكان الربح الذي يعود عليهم إذ هم نجحوا بقيادة الحركة التصنيعية .

ثالثاً : قيادة ، الانتلجنسيا ، أو طبقة المفكرين الثوريين وتتألف هذه الفئة من المتعلمين ومن أصحاب المهن الحرة وهؤلاء يشورون على الأوضاع الراهنة وعلى القيادات التقليدية ويتزعمون حركة التصنيع كحركة حكومية وبواسطة سيطرتهم على الحكم .

رابعاً : قيادة الزعماء القوميين وتتألف هذه الفئة من قادة في ميدان العمل القومى يشورون على الأوضاع الإنتاجية الراهنة ويتزعمون حركة التصنيع كحركة مختلطة أى حكومية وخاصة .

وتولد هذه الاختلافات فى قيادة التصنيع فى المجتمعات المختلفة فروقا بين تلك المجتمعات نذكر بعضها على سبيل المثال . فالنظرة إلى العمل مثلا تختلف باختلاف القيادة : فتحت القيادة السلالية ينظر إلى العامل كتابع أو محسوب أو خادم ، وتحت قيادة الطبقة الوسطى ينظر إليه كرجل مستقل متعاقد ولكن تعتبر خدمته كسلعة تباع وتشترى ، وتحت القيادة الفكرية الثورية كمنتع طائع أو كأداة لإنتاج مطواع ، وتحت القيادة القومية ينظر إليه كمواطن يؤدى واجبه الوطنى . فالامتناع عن العمل تحت القيادة الأولى عصيان ، وتحت القيادة الثانية جهل أو جشع ، وتحت القيادة الثالثة جريمة ، وتحت القيادة الرابعة خيانة وطنية . وموقف القيادة الأولى من تعبير العمال عن مظالمهم هو كبت ذلك التعبير ، والثانية قبوله ضمن أنظمة يتفق عليها مسبقاً ، والثالثة منعه منعاً باتاً ، والرابعة التحكم فيه وإدارته . وكما وجدنا اختلافاً بين القيادات المذكورة فى الموقف من العمل نجد اختلافات مماثلة بالنسبة إلى أمور عديدة أخرى كالموقف من السلطة وتنظيم السوق وفلسفة المجتمع وما إلى ذلك .

٢ - التراتب السائد فى المجتمع المقبل على التصنيع

فى كل عملية تصنيع ما عدا التصنيع الذى يحدث فى كنف الاستعمار

يبرز قادة للتصنيع من صلب التراث الذى يكون سائداً قبل البدء بحملة التصنيع وتولد فئة القادة تخطيطاً لمناهضة التراث الانتاجى السائد وإحلال الصناعية مكانه . وفى كل مجتمع تختلف العناصر التراثية التى تبدى مقاومة أشد من غيرها فى الكفاح ضد التصنيع وتختلف العناصر التى تظهر صلابه نسبية باختلاف البيئة والمجتمع . كذلك نرى بعض فئات القادة متساهلين بالنسبة إلى الإبقاء على بعض العناصر النابتة فى التراث القديم بينما قادة آخرون لا يريدون أى تساهل فى استئصال معالم المدينيات السابقة . وعليه فإن نتائج هذا الصراع قد تأتى مختلفة بعض الشيء فى المجتمعات المختلفة .

علينا إذن أن نتميز بعض هذه العناصر الرئيسية التى قد تختلف فى التراثات المختلفة وتولد بالتالى فروقاً فى المجتمعات المختلفة عندما يصار إلى تصنيعها . أذكر بعض هذه العناصر على سبيل المثال :

أولاً : العائلة أو النظام العائلى ، فقد تكون العائلة الوحدة الصغيرة المؤلفة من الوالدين والأولاد القصر ، وقد تكون مجموعة من هذه الوحدات تسمى بالتسمية العائلية عيها ، وقد تكون أوسع من ذلك فتشكل قبيلة . فتتظيم المجتمع عند تصنيعه يتأثر كثيراً بنمط النظام العائلى السائد قبل البدء فى التصنيع .

ثانياً : الطبقة تتألف معظم المجتمعات من جماعات مختلفة تتخلق حول عناصر مختلفة كمستوى الدخل أو مستوى العلم أو المهنة أو التراث الثقافى . وكذلك فى كل مجتمع طبقات مرتبة تقوم على النسب أو العرق أو الطائفة الدينية أو المهنة أو غير ذلك ، وتعين المنزلة الاجتماعية للذين ينتمون إليها . والتصنيع ثورة على هذه المراتب التقليدية لأن له مرتبته الاجتماعية الخاصة المؤلفة من الاختصاصيين والفنيين والإداريين والعمال وما شابه ذلك . وهكذا فإن صفات المجتمع المقبل على التصنيع تتأثر كثيراً بنوع المرتبة الاجتماعية التى تسوده قبل البدء بالتصنيع .

ثالثاً : الدين والأخلاق . بعض الأديان والنظم الأخلاقية تحت على العمل والاقتصاد وحسن التدبير ، وبعضها يمتدح الفقر والتقشف والقناعة ، بعضها يقاوم الاختراع والابتكار والتجديد ، وبعضها يدعو إلى طلب العلم والمعرفة . فاختلاف النظم الأخلاقية يؤثر بعض الشيء في صفات المجتمعات المختلفة عند تصنيعها .

رابعاً : المفاهيم التشريعية ، تختلف المجتمعات المختلفة بالنظر إلى القانون وبمفاهيم العدالة والحقوق والواجبات والارتباط والمسؤولية ، وهذه بدورها تولد فروقا في المجتمعات عند تصنيعها .

خامساً : مفهوم الدولة : نجد عادة في المجتمعات غير المصنعة جماعات انقسامية أو انفصالية يكون ولاؤها الأول للجماعة عينها وليس للمجتمع الأكبر ، فنشهد مثلاً ولايات قبلية أو طائفية أو لغوية أو جغرافية إلى آخر ما هنالك . وقد لاتعيق هذه الولاءات الانقسامية عملية الانتاج في المدنية الزراعية أو المدنية التجارية ، ولكن المدنية الصناعية لاتقوم إلا على أساس دولة شاملة تسترعى الولاء . الأول والأشد فالتسك بالولاءات القديمة يولد فروقا في صفات المجتمعات المختلفة عند تصنيعها . وبإمكان أن أستمع بتعداد أمور تراثية أخرى من شأنها أن تولد فروقا في المجتمعات المصنعة ولكنني أكتفي بهذا القدر الآن وأنتقل إلى المصدر الثالث والآخر الذي تنشأ عنه فروق مماثلة .

٣ - أساليب التصنيع ووسائله

إن اختلاف الظروف في المجتمعات المقبلة على التصنيع يضطر قادة التصنيع إلى استخدام وسائل وأساليب مختلفة لبلوغ غاياتهم . وهذه الأساليب تولد بدورها بعض الفروق في المجتمعات التي تصنع بواسطتها . وأذكر هنا على سبيل المثال بعض الأمور التي تختلف فيها الوسائل والأساليب (م ٣ - الاقتصاد الصناعي والعالم العربي)

دون شرحها أو تحليلها وذلك بسبب ضيق المجال بل أوردتها فقط على سبيل العلم بالشئ .

من الأمور التي تولد فروقا في صفات المجتمع معدل السرعة التي يبتغى بها القادة تصنيع المجتمع ، ومصادر التمويل للبرنامج التصنيعى والأولويات التي يقررونها في برنامج التصنيع ، ونوع المؤسسات والمنشآت التي يستخدمونها في تنفيذ برامجهم ، ومقدار التجاوب مع الشعب عامة والوسائل التي يستعملونها في هذه الناحية ، ومدى الحد من الإستهلاك والوسائل التي يعتمدونها لتحقيق هذا الحد ، والسياسة التي يعتمدونها في توزيع العمل وسائر المرافق الانتاجية على مختلف نواحي النشاط الاقتصادى ، والأساليب التي يستخدمونها لاستنفار القوى العاملة وما شابه ذلك من الوسائل الأخرى للتنمية والتصنيع . ففي كل ناحية من هذه النواحي وسائل متعددة للقادة أن يختاروا فيما بينها ، واختيارهم هذا يولد فروقا في صفات المجتمع الذي يصنع بمختلف الوسائل المختارة .

التصنيع في العالم العربي

ملاحظات عامة

لقد بينا إلى الآن الصفات التي يتصف بها لزوما المجتمع الصناعي المثالي أو المكتمل التصنيع وهي الصفات التي تتدرج نحوها المجتمعات على اختلافها في سيرها نحو التصنيع . وأظهرنا أيضاً الاختلافات التي يمكن أن تنشأ بين مجتمع مصنع وآخر ، وبيننا بعض المصادر التي ترد إليها هذه الاختلافات . ويمكننا الآن أن نتناول المجتمع العربي فننتدرسه في ضوء هذا التحليل للمدينة الصناعية . وقد جعلنا هذه الدراسة في قسمين :

أولاً : المشاكل التي تنشأ عن التصنيع في العالم العربي والعقبات التي تعترض سيره .

ثانياً : الأوضاع المؤاتية للتصنيع والتدابير التي من شأنها أن تسعف العالم العربي في ارتقاء العقبات المعترضة .

وقبل البدء في البحث هنالك أربع ملاحظات عامة لا بد من إبدائها في سبيل الإيضاح واجتناب اللبس والإهمال :

أولاً : في استعمال المصطلح « العالم العربي » ، علينا أن ندرك بأن البقعة الجغرافية التي يشير إليها المصطلح ، على كونها واضحة المعالم إذ تتألف من جميع الدول والقطاعات التي تنطق أغلبية سكانها باللغة العربية ، إلا أنها من الناحية الاقتصادية غير متجانسة في نوع المدينة الإنتاجية وغير متساوية في مستوى الدخل والإنفاق . ففي هذه الرقعة الجغرافية بالذات يجابه الباحث ببعض الجماعات التي لا تزال تعيش في المدينة القنصية وهي قليلة ، وبعضها تعيش في المدينة الرعائية وهي ليست بالقلة ذاتها ، وبعضها تعيش في المدينة

الزراعية وهذه تشكل الأثرية ، وفي بعض البقاع العربية جماعات تعيش في المدنية التجارية ، وبعضها بدأ في طريق التصنيع وبعضها لم يبدأ . لذلك يصعب جداً في هذه الحالة من التغير أن تصدر أحكاماً عامة عن العالم العربي في حقل الاقتصاد الصناعي ونأمل أن تجيء هذه الأحكام منطبقة على جميع أجزائه ، إلا إذا جعلناها عامة جداً وفي تلك الحالة لا أعود أدرى إذا كانت تظل لها منفعة كبيرة في تفهم القضايا الاقتصادية الغالبة في العالم العربي . وبناء على ذلك فإنني عندما أشير إلى العالم العربي تكون الإشارة ، مع الاحتفاظ بشيء من المرونة ، منبثقة عن صورة ذهنية لا للعالم العربي بأكمله ولكن لتلك الأجزاء الفاعلة أكثر من سواها في الحقل الاقتصادي والتي هي أقرب من سواها إلى التصنيع .

أما الملاحظة الثانية فهي أن العالم العربي أصبح اليوم راغباً بالتصنيع يطلبه بإلحاح . وهنا يظهر مغزى الملاحظة الأولى إذ قد يقول البعض أنهم يعرفون مناطق أو جماعات عربية بعيدة عن التصنيع لا تعرف عنه شيئاً ناهيك عن طلبه بإلحاح . هذا صحيح يوجد جماعات عربية غير واعية هذا المشكل على الإطلاق ، ولكن الجماعات الفاعلة في الاقتصاد العربي أصبحت تدرك أن الصناعية نظام أخذ ينتشر في جميع أرجاء العالم ولا يمكنها التخلف عن الأخذ به إذا هي أرادت البقاء ، وهي تريد . والشاهد الجلي على ذلك تصريحات القادة السياسيين في المناسبات الخلفية وحشهم الشعب على السير نحو الإنماء الصناعي ، الشيء الذي لم يكن وارداً في التفكير السيامي العربي قبل الحرب الكونية الأخيرة . أضف إلى ذلك أنه لم يكن في دولة من الدول العربية وزارة للصناعة إلى بضعة أعوام خلت إذ بدأت الجمهورية العربية المتحدة بوزارة للصناعة ، وأنشئت حديثاً وزارة للصناعة في العراق ، أما في سائر العالم العربي فلا تزال الشؤون الصناعية ترعى من قبل دائرة أو قسم أو مصلحة في وزارة أخرى كوزارة الاقتصاد مثلاً ، في حين أن

لكل من هذه الدول بالذات وزارة للزراعة . فبناء على هذه الظواهر سأعتبر العالم العربي راغباً رغبة ملحة في التصنيع وامتنع بالتالى عن بحث الأساليب التى بها تستهض الرغبة فى التصنيع ، وانصرف فقط لبحث العقبات والتدابير .

والملاحظة العامة الثالثة التى أريد أن أبدأها تتعلق بالإينماء المصنعى . فى حين أن الإينماء الصناعى يشمل أكثر من الإينماء المصنعى إذ هو يعنى تصنيع النشاط الزراعى والتجارى ونشاط الانتاج لسائر الخدمات ، يظل الإينماء المصنعى المنطلق الإبتدائى لعملية التصنيع ويشكل محور الإرتكاز فى الإنتقال من المدينيات الأخرى إلى المدينة الصناعية . أى أن الإينماء المصنعى شرط لازم لانتشار المدينة الصناعية ولكنه غير كاف . ولما كان الأمر كذلك أصبح بإمكاننا دون الخروج عن المنطق السليم أن نعتبر العقبات التى تعترض سبيل الإينماء المصنعى كعقبات تعيق الإينماء الصناعى . لذلك فى بحث العقبات التى تقوم فى وجه التصنيع سأكتفى بعض الأحيان بتبيان ما يعيق الإينماء المصنعى .

أما الملاحظة العامة الرابعة والأخيرة فنتعلق بتقسيم البحث بين الشؤون الاقتصادية وسواها . كنا ذكرنا عند دراسة المنطق الصناعى أن المدينة الصناعية تظال ليس فقط النواحي الاقتصادية بل جميع نواحي الحياة من ثقافية وتراثية وتربوية وعقائدية وفلسفية إلى آخر ما هنالك . وإذا شئنا أن نحيط الإحاطة الكاملة بالموضوع عند تدارس العقبات والتدابير المؤاتية للتصنيع فى العالم العربى فإن من واجبنا أن نتبين العقبات والتدابير فى جميع هذه النواحي ولكن مجالنا الحالى يضيق عن ذلك وعليه فقد اخترنا أن نعطى الأفضلية للشؤون الإقتصادية مع إقرارنا بأن هذا النهج يقصر عن الإحاطة بالموضوع إحاطة كاملة .

العقبات

بعد ابداء هذه الملاحظات العامة أصبح بإمكاننا أن نعود إلى تدارس التصنيع في البلدان العربية ، فنبدأ بعرض العقبات الرئيسية التي قد تعترض سبيله .

١ - النقص في التجهيزات الأساسية

إذا نظرنا إلى العالم العربي عند انتهاء الحرب الكونية الأخيرة منذ خمسة عشر عاماً لو وجدناه يفتقر افتقاراً شديداً إلى التجهيزات الأساسية مثل الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والمواصلات وسائر المنافع العامة . فالافتقار إلى هذه التجهيزات كان ولا يزال يشكل عقبة من العقبات الرئيسية التي تعيق توظيف الرساميل في القطاع المصنعي وبالتالي تعيق التدرج نحو التصنيع العام . إن هذه التجهيزات الأساسية لازمة للإثراء المصنعي لأن وجودها بوفرة من شأنه أن يخفض كلفة الإنتاج في المصانع وبالتالي أن يجعل الاستثمار في القطاع المصنعي جذاباً ويستدرج إليه الرساميل اللازمة ، وعندما تكون هذه التجهيزات ناقصة كما هي الحالة في العالم العربي ، تضطر البلدان النامية في بادئ الأمر إلى تحويل مواردها الإنمائية في سبيل استكمال هذه التجهيزات قبل أن يتسنى لها بصورة مجدية أن تحول مجهودها الإنمائي إلى القطاع المصنعي . وهذا بالضبط ما حدث في العالم العربي في فترة ما بعد الحرب . ففي العراق مثلاً أنفق في السنوات الخمس الأولى على البرنامج الإنمائي حتى عام ١٩٥٦ مبلغ ثلاثة وثمانين مليون دينار عراقي ، منها حوالي أربعة وستين مليوناً أو ما يقارب الثمانين بالمائة أنفقت في سبيل التجهيزات الأولية من رى وطرق وجسور ، ولم ينفق على الإثراء في القطاع المصنعي سوى خمسة ملايين دينار ونصف المليون أى ما هو أقل من سبعة بالمئة من مجموع الإنفاق . في حين أن في السنتين الأخيرتين اللتين توجد لدى إحصاءاتهما

أى سننى ١٩٥٨ و ١٩٥٩ فقد هبطت نسبة الانفاق على التجهيز من ثمانين إلى واحد وأربعين بالمائة وارتفعت نسبة الانفاق على الإنماء فى القطاع المصنعى من سبعة إلى تسعة عشر بالمائة . وهذه الظاهرة التى تبرزها إحصاءات الانفاق الانمائى فى العراق تعكس أوضاع الإنماء الاقتصادى فى بلدان عربية أخرى على درجات متفاوتة . ويمكننا القول أن معظم أجزاء العالم العربى اليوم لا تزال تحتاج إلى إنماء التجهيزات الأولية قبل القيام بحملة إنمائية واسعة الأطراف فى القطاع المصنعى . مع العلم أن هنالك بعض البلدان العربية وأخص بالذكر الاقليم المصرى فى الجمهورية العربية المتحدة قد أصبحت مؤهلة للسير الحثيث فى اتجاه الإنماء المصنعى .

٢ - النقص فى الطاقة

والعقبة الثانية التى يواجهها العالم العربى فى التصنيع هى شح الطاقة الحرارية . عندما يكون الاقتصاد فى بلد ما غير مصنع فإن الانتاج الذى ينشأ فى القطاع المصنعى يعتمد فى كثير من الأحيان على الطاقة الحرارية المولدة فى المصنع ، أى أن المصنع يستخدم الآلات التى تسير بحرق الوقود المباشر كالفحم والمازوت . وإذا كانت الآلات الأكثر فاعلية فى تلك الصناعة تدار بواسطة التيار الكهر بائى فاننا كثيراً ما نشاهد المصانع تستخدم المولدات الكهربائية الخاصة بها وتعمل بالتالى التيار المولد لإدارة الآلات الصناعية . ولكن هذه طريقة تؤدى إلى رفع تكاليف الانتاج وتحد من إمكان توسيع السوق أمام السلع المنتجة . ولا يلجأ إليها إلا لسكون التيار الكهر بائى فى البلد المعنى لا ينتج بمقدار واف أو ينتج بكلفة مرتفعة تفوق كلفة توليد التيار ضمن المنشأة الصناعية . ولكن توليد التيار ضمن المنشأة يمنع نظراً لارتفاع الكلفة ، صناعات عديدة من البزوغ إلى حيز الوجود لأنها لا تتمكن من منافسة الصناعات الأجنبية إلا إذا وفرت لها الطاقة بأثمان معقولة .

لذلك يجب توليد الطاقة بواسطة مؤسسات وطنية كبيرة تختص فقط بتوليد الطاقة وتعمل على مقياس ضخم يمكنها من إيصال الطاقة إلى المصانع بأمان مقبولة . ولكن توليد الطاقة بمقدار كبير يتطلب أموالاً ضخمة ويتطلبها بدفعات كبيرة وليس تدرجاً وعلى مراحل . أى لا يمكن توليد الطاقة بمراحل حسب نشوء الصناعات وازدياد الطلب عليها ، بل يجب أن يسبق إنتاج الطاقة الطلب عليها وكثيراً ما يسبق العرض الطلب بزمان طويل لأن المصانع لا تنشأ بكثرة إلا عندما تكون الطاقة قد أمنت مسبقاً . وهذا ما يجعل في معظم الأحيان إنتاج الطاقة مسؤولية حكومية وخاصة في البلدان غير المصنعة .

وفي معظم البلدان العربية قد أقبلت الحكومات على الإضطلاع بهذه المسؤولية : وقد قطعت شوطاً كبيراً في زيادة إنتاج الطاقة في السنوات الأخيرة ولكن على الرغم من هذا التقدم لا يزال إنتاج الطاقة في البلدان العربية في مستوى منخفض جداً إذا ما قورن بمستوى الإنتاج في البلدان المصنعة . لنأخذ مثلاً الطاقة الكهربائية وناخذ مجموعة من البلدان العربية تمثل أعلى إنتاج للطاقة الكهربائية كالجمهورية العربية المتحدة بأقاليمها والعراق ولبنان . نجد أن هذه البلدان تقدمت تقدماً ملموساً في إنتاج الطاقة في فترة ثماني سنوات إذ ارتفع مجموع إنتاجها من ١٢٧٥ مليون كيلو واط ساعي في أثناء عام ١٩٥١ إلى ٣٠١٢ مليون كيلو واط ساعي في خلال سنة ١٩٥٨ أى أن الإنتاج ارتفع بمقدار مرتين ونصف في ظرف ثمان سنوات . إلا أن هذا الإنتاج عام ١٩٥٨ لا يمثل أكثر من ثمانين كيلو واط ساعي للفرد في السنة ، وهذا مستوى منخفض جداً إذا ما قورن ببلدان مصنعة مثل الدانمارك حيث بلغ الإنتاج في السنة ذاتها حوالى ٧٢٠ كيلو واط ساعي للفرد الواحد ، أو البلجيكي حيث بلغ ١٤٩٠ أو تشيكوسلوفاكيا حيث بلغ ١٥٠٠ في السنة عيناها . مع العلم طبعاً أن هنالك بلداناً كثيرة لم تصل إلى المستوى

الذى وصلت إليه هذه المجموعة العربية ، فعول إنتاج الطاقة الكهربائية للفرد الواحد في الهند مثلاً بلغ عام ١٩٥٨ فقط ٣٤ كيلو واط ساعى ، وفى كينيا ٤ كيلو واط ساعى وفى فيتنام ٣٠ وفى تايلاند ١٤ كيلو واط ساعى . وتظهر هذه الأرقام الشوط الذى قطعتة البلدان العربية المقبلة على التصنيع كما أنها تظهر العقبة الكبيرة التى تؤخر برنامج التصنيع فى بعض أرجائها ، وتظهر أيضاً مدى التوسع فى إنتاج الطاقة الذى يجب أن تتطلع إليه هذه البلدان قبل إدراك مستوى التصنيع المنشود .

٣ - ضيق الاسواق العربية

أما العقبة الثالثة التى تعترض التصنيع فى العالم العربى فهى ضيق الاسواق الداخلية . سعة السوق الداخلية رهينة بمستوى الدخل الأهل وبمنط توزيع الدخل بين السكان وبالحواجز الطبيعية أو المصطنعة التى تجرى تلك السوق . فمستوى الدخل الأهل فى العالم العربى مستوى منخفض جداً بالنسبة إلى البلدان المصنعة . والدخل الشحيح يولد نمطا من الانفاق لا يتوافق مع إنماء الإنتاج المصنعى إنماء سريعاً واسعاً . يجرى معظم الانفاق العائلى العربى فى سبيل شراء المواد الغذائية والملابس . أى أن ميزانية السواد الأعظم من العائلات العربية تنفق على الأكل والملابس . وقسم كبير من المأكل يتألف من مواد زراعية أو حيوانية لا تدخل المصانع وقسم كبير من الملابس أيضاً هو إنتاج حرفى لا مصنعى . وفى كثير من المناطق الريفية العربية يجرى الاستهلاك مباشرة للمواد المنتجة فى الريف دون تبادل . وهذه أمور من شأنها أن تضيق السوق العربية ، فضلاً عن أن البلدان العربية تشكل وحدات سياسية مختلفة تقيم حواجز جمركية ونقدية بين بعضها البعض مما يزيد فى تضيق السوق العربية .

وضيق السوق له تأثير بالغ فى الحد من مدى الإنماء المصنعى . فالسوق

الضيقة لا تجذب الرساميل الضخمة للاستثمار في المصانع ، لأن ضيق السوق يفرض مقياساً للمنشآت الإنتاجية قد يكون أصغر في صناعات عديدة من المقياس الذى يمثل الفاعلية القصوى . فاذا أنشئت المصانع على المقياس الصغير تكون كلفتها النسبية أعلى من الصناعات الأجنبية المنافسة لها ، وارتفاع الكلفة معناه انتقاص من نصيب الرأسمال المثمر وبالتالي رادع لتوظيف ذلك الرأسمال. وإن أنشأت المصانع على المقياس الكبير تضطرها السوق الضيقة إلى أن تحصر إنتاجها بمقدار هو دون استطاعتها والاستطاعة الفائضة في الصناعة هي عنصر كلفة إضافية ينتقص من الأ نصبة العائدة للر ساميل وبالنسبة يشكّل رادعاً آخرًا للتوظيف .

وضيق الأسواق العربية يقيم حسب رأي أكثر العقبات صعوبة لأنه يشكل حلقة مفرغة . فلكي تتسع الأسواق العربية يجب أن يرتفع الدخل الأهلى للفرد ، ولكي يرتفع الدخل الأهلى في بلدان معظم دخلها دخل زراعى يجب أن ينمى فيها الانتاج المصنعى ، ولكن لكي يتسنى لها تنمية الانتاج المصنعى يجب أن تتوسع أسواقها ، أما كيفية الخروج من هذه الحلقة المفرغة فسأترك بحثها إلى القسم المتعلق بالتدابير .

٤ - النقص في وسائل التسويق الداخلي

وينجم عن النقص في وسائل النقل والاتصال وضيق الأسواق نقص في وسائل التسويق الداخلى يشكل العقبة الرابعة التى تعترض سبيل إنماء الانتاج المصنعى وبالتالي تعترض سبيل التصنيع . لا شك أن الأسواق الداخلية تعتمد اعتماداً دالياً على مستوى الدخل الأهلى كما أشرنا سابقاً . ولكن إذا افترضنا مستوى دخل معين يظل هنالك عناصر أخرى من شأنها أن توسع السوق الداخلية أو تقلصها ضمن نطاق معين دون تغيير في مستوى الدخل . وأهم العناصر التى توسع السوق الداخلية سرعة النقل وانتظامه

وانخفاض كلفته ، ووجود وسائل التخزين الكافية ، ووسائل التبريد في النقل والتخزين ، ووجود شبكة للتوزيع منتظمة وممتدة إلى جميع الأطراف .

وأما في العالم العربي فنظام التسويق الداخلي يشكو من نقائص كثيرة ، أهمها الاتصال السريع المنظم ووسائل التخزين والتبريد . طبعاً نحن نتكلم هنا بصورة عامة ، ونعلم أكيداً أن بعض البلدان العربية قد نظمت أسواقها الداخلية بشكل مؤات للانداء المصنعي أكثر من سواها . ولكن النقص موجود بصورة عامة . حتى في بلد مكتنز أو مجمع كـلبنان نجد نقصاً كبيراً في انتظام التوزيع بين المدينة والقرية ، ونجد أن البائع الصغير في القرية النائية يضطر إلى الحجى لبيروت أو طرابلس ليتسوق بدلا من إرسال طلبياته في البريد بناء على عينات واستلام البضاعة بسرعة بواسطة وسائل النقل العمومية واستلامها مطابقة للعينات أو المواصفات المعلن عنها مطابقة دقيقة ، واستلامها كاملة غير منقوصة . وما نجد في لبنان من هذه الناحية نلقى مثله أو أكثر في معظم البلدان العربية الأخرى . وهذا النقص في تنظيم التسويق يقلص السوق أمام الانتاج المصنعي ويضطر الصناعات لا إلى الاحتفاظ بمخزونات (ستوكات) أكبر من السلع المنتجة فحسب ، وبالتالي تكبد المصاريف الإضافية الناتجة عن ذلك ، بل هو يضطرهم إلى تخزين مقادير أكبر من المواد الخام ومن قطع الغيار للآلات مما يرتفع مستوى التكاليف للصناعة ، ويشكل رادعا إضافيا للانداء المصنعي .

٥ - نقص في التقنية

أشرنا عند تدارس المنطق الصناعي إلى أن تقنية الانتاج الصناعي تقنية حركية دائمة التطور والتبدل . وفيما يخص العالم العربي اليوم فإن معظم أساليب الانتاج المصنعي تستنبت خارج العالم العربي ويجرى هذا التطور والتبدل وفقاً لمستلزمات الصناعات المختلفة في البلدان المصنعة والتي تولد

الأساليب والتقنية الموافقة لظروفها . فالمشكلة التي يواجهها العالم العربي من ناحية التقنية مشكلة مزدوجة .

أولاً : مشكلة استعارة التقنية أى نقلها من مواطن نشوئها . وهذا ما يجرى اليوم فى كل بلد عربى حيث يستقدم الخبراء من البلدان المصنعة ، ولكن هؤلاء والخبراء لا يمكنهم أن يؤدوا الخدمة المطلوبة على أكمل وجه ما لم يكن فى البلدان العربية نفسها خبراء مقابلون لهم حتى ولو كانوا دونهم فى مدى التخصص . فالخبراء الأجانب قد يكونون ضليعين بالتقنية الموافقة لأوضاع بلدانهم ولكنهم يحملون السوق العربية وأوضاعها . فيترتب إذن على الخبراء العرب المقابلين لهم أن يعدلوا الأساليب المستوردة لتتوافق مع الأوضاع العربية . خاصة أن عوامل الانتاج من حيث أنواعها وتوفرها وأثمانها تختلف بين بلد وآخر مما يجعل أسلوب انتاج فى بلد معين غير مثمر اقتصادياً فى بلد آخر .

ففى البلدان المصنعة تكون مثلاً كلفة العمل البشرى بالنسبة إلى كلفة الآلات أعلى مما هى عليه فى البلد الذى لم يصنع بعد . ولذلك فإن أساليب الانتاج المستنبطة فى ذلك البلد تستزيد من الآلة وتنقص من العمل البشرى . فإذا طبقت هذه الأساليب فى البلدان العربية دون تعديل قد ينتج عنها ارتفاع غير مبرر فى تكاليف الانتاج .

أما الناحية الثانية للمشكلة فهى وجود حدود لمقدار ما يمكن أن ينقل من التقنية الانتاجية أو يستورد من الخارج . أى أن هنالك حدوداً فنية للتعديل الذى يمكن ادخاله على الأساليب المستوردة . وفى هذه الحالة يجب أن تنشأ تقنية محلية لمعالجة الأوضاع الإنتاجية غير المعروفة فى البلدان المصنعة . وخاصة أن التقنية الصناعية كما أشرنا سابقاً تقنية حركية يجب أن تتطور بسرعة مع تطور الأوضاع الانتاجية ، وهذه الأوضاع قابلة

في العالم العربي للتطور السريع مما يجعل توطين البحث العلمى وتأصيله في المجتمعات العربية شرطاً لازماً لنجاح التصنيع . ولكن السير في هذا الاتجاه إلى الآن لا يزال بطيئاً ، مع العلم أن هنالك وعياً صريحاً لهذا المشكل في بعض أقسام العالم العربي وسعيًا أكيدا إلى حله ، وأخص بالذكر الأقليم المصرى حيث يشهد الباحث خطى واسعة اتخذت في سبيل تنشيط البحث العلمى وتوسيع نطاقه ليشمل اختصاصات لم يعرفها أى جزء من أجزاء العالم العربى سابقاً . ولكن معظم المناطق العربية الأخرى لا تزال غير مندفعة الاندفاع الوافى في تنشئة العلماء والباحثين وفي توطين العلم والبحث وتأصيلهما في المجتمع .

٦ - مشاكل الترسمل

إن العقبة السادسة التى يواجهها التصنيع في البلدان العربية تتعلق بالترسمل الأهلى . لا يوجد في البلدان العربية على حسب معرفتى دراسة إحصائية لمقدار الثروة أو لقيمة الرساميل المستعملة في الإنتاج . ولكن بعض الدراسات التى أجريت في مناطق لا تختلف أوضاعها كثيراً عن أوضاع البلدان العربية تظهر أن قيمة الرساميل الثابتة تكون عادة أربعة أو خمسة أضعاف قيمة الدخل الأهلى السنوى . والإشارة هنا ليست إلى المنتج الأهلى الإجمالى بل إلى الدخل الأهلى أى القيمة المتبقية بعد أن تحسم من المنتج الإجمالى المبالغ المحتسبة لاستهلاك الرساميل في عملية الإنتاج والضرائب غير المباشرة . لناخذ من أجل المقارنة مجموعة عربية تتألف من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والجمهورية اللبنانية والمملكة الأردنية الهاشمية . ولنفترض أن قيمة الرسملة في هذه المجموعة تبلغ خمسة أضعاف الدخل الأهلى الصافى ، وهذا افتراض في نظرى معقول وقد يكون قريباً من الواقع .

إننا نعرف أن نمو السكان في هذه المجموعة يبلغ على العموم حوالى عشرين بالآلف في السنة . فإذا شئنا أن يستمر مقدار الرسملة للفرد الواحد ثابتاً أى غير منتقص علينا إذن أن نحدث استثمارات صافية جديدة كل عام تبلغ قيمتها حوالى عشرة بالمائة من الدخل الأهلئ الصافئ . ولكنتنا نعرف تماماً أن التصنيع فى أى قطاع من القطاعات يعنى لزوماً زيادة فى مقادير الرساميل بالنسبة إلى القوى البشرية المشتركة فى عملية الإنتاج . ولكئ نحصل على هذه الزيادة علينا إذا أن نحدث استثمارات صافية إضافية أى ترسملاً جديداً تفوق قيمته ما يعادل عشرة بالمائة من الدخل الأهلئ الصافئ . وإذا افترضنا أن عملية التصنيع تسير بتؤدة وائزان فإن الترسمل الجديد لا يجوز أن ينقص عن خمسة عشر بالمائة من الدخل الأهلئ . وهذه نسبة ليس من السهل بلوغها فى المجموعة العربية المعنية . ولكئ نتبين هذه الصعوبة بجلاء ما علينا إلا أن نتفحص الإحصاءات العائدة إلى بلدان يفوق مستوى دخلها مستوى الدخل فى البلدان العربية المذكورة . فهنا كم مثلاً بلداناً ثلاثة من البلدان المتقدمة فى التصنيع وهى كندا وزيلاندا الجديدة والسويد (أسوج) تظهر أرقام الترسمل الإجمالى فى هذه البلدان فى عام ١٩٥٢ ما يلى : (تعبر الأرقام عن وحدات العملة المحلية بالملايين) .

البلد	المنتوج الإجمالى المحلى	الترسمل الإجمالى	نسبة الترسمل الإجمالى المئوية إلى المنتوج الإجمالى
كندا	٢٣,١١٠	٤,٥٤٣	٢٠
زيلندا الجديدة	٧١٣	١٨٢	٢٦
السويد	٤٢,٠٢٠	١٢,٦٤٠	٣٠

المرجع :

United Nations, Statistics of National Income & Expenditure Series H, No. 6, 1954 and Monthly Bulletin of Statistics, October 1954.

فلو افترضنا أن قيمة الرساميل المسهمة في عملية الإنتاج تبلغ أربعة أضعاف الدخل الأهل الصافي في هذه البلدان بدلا من خمسة أضعاف على اعتبار أن فاعلية الرساميل الانتاجية أشد في البلدان المصنعة مما هي عليه في البلدان غير المصنعة ، ولو أهملنا الضرائب غير المباشرة على اعتبار أن نسبتها إلى المنتج الإجمالي تكون ضئيلة في مثل هذه البلدان التي تعتمد كثيراً على الضرائب المباشرة ، ولو افترضنا اهتلاك الرساميل المستخدمة في عملية الإنتاج يبلغ خمسة بالمائة سنوياً من قيمتها الإجمالية ، ثم احتسبنا على هذا الأساس نسبة الترسيل الصافي (بدلا من الترسيل الإجمالي) إلى الدخل الأهل (بدلا من المنتج الإجمالي) لوجدنا هذه النسب تبلغ ثلاثة بالمائة في كندا وأحد عشر بالمائة في زيلاندة الجديد وستة عشر بالمائة في أسوج .

ولا شك أن هذه الأرقام تظهر الصعوبة التي تواجهها المجموعة العربية المشار إليها سابقاً في إيجاد الرساميل المطلوبة للتصنيع بمقدار خمسة عشر بالمائة من الدخل الأهل الصافي . ولا سيما أن إيجاد هذه الرساميل في الداخل أى دون اللجوء إلى المنح أو الاقتراض من الخارج يتطلب انقاصا في الاستهلاك وهذا بدوره يعنى انخفاضاً في مستوى العيش . ويطال حتما هذا الانخفاض في مستوى العيش الفئات العاملة في الزراعة إذ هي في البلدان العربية تشكل أغلبية السكان ، ولكن هذه الفئات بالذات هي الفئات التي تشكو من تدنى مستوى العيش فبالقدر الذي يشكل الضغط على مستوى الانفاق الاستهلاكي لهذه الفئات صعوبة اجتماعية تكون جسامة عقبة الترسيل الداخلي التي تعترض سبيل التصنيع .

٧ - تزايد السكان

أن تزايد السكان يشكل عقبة عسيرة المرتقى في طريق التصنيع ،

وقد أشرنا في عرض العقبة السابقة إلى ناحية من نواحي المشكلة التي يولدها تزايد السكان وهي الناحية المتعلقة بالحاجة إلى رفع نسبة الترسمل لانتقاء الهبوط في مستوى العيش الذي ينجم عن تزايد السكان . وببنا أن زيادة الترسمل لأجل هذه الغاية يعيق الترسمل الصافي الجديد الذي يستخدم في أغراض التصنيع . ولكن تزايد السكان يلحق بالتصنيع أضراراً أخرى تجدر الإشارة إليها . أن البلد المتزايد السكان تكون عادة نسبة الأحداث فيه مرتفعة بالمقارنة مع بلد عدد سكانه ثابت أو متناقص . وارتفاع نسبة الأحداث معناه ارتفاع عدد المستهلكين بالنسبة إلى عدد المنتجين وبالتالي زيادة الصعوبة في الحد من الاستهلاك الأهلى وتوفير الرساميل التي يمكن استعمالها في عملية التصنيع . ويزيد هذه المشكلة خطورة كون نسبة الوفيات بين الأحداث مرتفعة في البلدان غير المصنعة ، مما يحدث زيادة في ذلك القسم من تكاليف التثنية الذي يذهب سدى بسبب الوفيات الحاصلة قبل أن يصبح أولئك الأحداث في عداد المنتجين .

وإن يكن معدل تزايد السكان متشابهاً بعض الشيء في البلدان العربية الأربعة التي أشرنا إليها سابقاً ، إلا أن المشكاة السكانية من حيث الإكتظاظ والضغط على موارد العيش تختلف في بعضها عما هي في البعض الآخر . فالإقليم السورى والعراق كما هو معلوم لديكم لا يشكوان من الضغط السكانى كما يشكو سائر أجزاء المجموعة . وعليه فإن تحويل بعض القوى العاملة من القطاع الزراعى إلى القطاع المصنعى وهو تحويل يتطلبه برنامج التصنيع ، قد تكون كلفته النسبية أكثر ارتفاعاً في الإقليم السورى وفى العراق نظراً لأن إنتاجية العمل الحدية ينتظر أن تكون أعلى في هذين الجزئين . أو بعبارة أخرى تحويل قسم من القوى العاملة في الزراعة إلى الصناعة ينتظر أن ينقص بمحمل المنتوح الزراعى في هذين الجزئين وبالتالي أن يزيد كلفة التصنيع بمقدار قيمة هذا النقص . وهذا لايعنى أن التحويل يتم في سائر

أجزاء المجموعة دون كلفة حتى لو افترضنا الاكتظاظ شديداً إلى درجة جعلت الانتاجية الحديدية في الزراعة صفراً ، بحيث يصح تحويل قسم من العمل الزراعى إلى الصناعة خالياً من التأثير على المنتج الزراعى أى أنه لا ينقص المنتج الزراعى بتاتاً . حتى لو افترضنا هذه الحالة فإن الكلفة لا تتغير كثيراً لأن الاستهلاك المحلى فى المزارع سيرتفع حتماً إذ أن الحالة المفترضة توافرها شحة فى التغذية تجعل من العسير جداً منع العمال الباقين فى المزارع من استهلاك حصة العمال الذين تحولوا إلى المدن أو معظم تلك الحصة وقد لا يتوفر من المنتج لتحويله إلى المدن ما يفوق كثيراً كلفة نقله . وعليه نرى أن مشكلة تزايد السكان تشكل عقبة فى طريق التصنيع سواء أ كان التزايد حاصلًا فى بلد مكتظ بالسكان أم خلاف ذلك .

٨ - النقص فى الأجهزة الإدارية العامة

لما كان التصنيع فى العصر الحديث ، وخاصة التصنيع المعتمد والسريع ، يعتمد أشد الاعتماد على المبادرة الحكومية وعلى القيادة والنشاط الحكوميين ، بات الجهاز الإدارى الحكومى عنصراً هاماً جداً فى نجاح التصنيع أو فشله . وهناك نقائص عديدة فى الأجهزة الإدارية تعيق التصنيع ونشهد بعضها فى أجهزة بعض البلدان العربية وبعضها الآخر فى أجهزة بلدان عربية أخرى . وسأبحث هنا بعض هذه النقائص بوجه عام دون تخصيص أو تعيين .

لا شك أن مهمة الحكومة الأولى هى المحافظة على الأمن والنظام وإشاعة العدل بين المواطنين دون تفرقة وبنزاهة وأمانة . فالأمن والاستقرار شرطان لازمان لنجاح التصنيع ، ولا يمكننا إذا نظرنا إلى العالم العربى بمجمله فى فترة ما بعد الحرب الكونية الأخيرة أن نقول بأنه كان ينعم طيلة هذه المدة بالأمن والعدل والاستقرار فى جميع أجزائه ، وعليه لا يمكننا القول بأن ظروفه كانت ظروفاً مؤاتية للتصنيع . ولكن هذه ظروف (م ٤ - الاقتصاد الصناعى والعالم العربى)

مرتبطة باعتبارات سياسية داخلية ودولية ، قد تكون في طريق الزوال وقد يكون العالم العربي مقدما على فترة من الإستقرار . وربما يتساءل البعض لماذا بدأنا بحث الجهاز الإدارى بالإشارة إلى الأمن والعدل والاستقرار وهى أمور تقع خارج نطاق موضوعنا لأنها مرتبطة بالسياسة أكثر من ارتباطها بالإقتصاد ؟ . وجوابنا أننا أوردناها فقط لنشير إلى أن الجهاز الإدارى مهما أزيلت نقائصه ومهما اكتمل إصلاحه يظل محدود الفاعلية فى الإنماء الصناعى ما لم يشمل البلاد الاستقرار السياسى .

بعد هذه المقدمة يمكننا أن ننظر فى الأجهزة الإدارية من النواحي الإقتصادية والإدارية والفنية . أعتقد أن الأجهزة الإدارية فى معظم البلدان العربية ينقصها التخصص العلمى والفنى . كما أن مستوى الرواتب الحكومية دون المستوى الذى يؤمن تعبئة خير الكفاءات الموجودة فى البلاد فينتج عن ذلك ضعف فى تخطيط البرامج التصنيعية وتنفيذها ، فضلا عن أن النقص فى المقدرة المتأتى عن ضآلة الرواتب يتبعه نقص فى الأمانة من شأنه أن يزيد المخاطر الإقتصادية فى الأسواق وبالتالى يشكل رادعا للتوظيف الإستثمارى وخاصة التوظيف فى القطاع المصنعى الذى يجرى عادة لآجال طويلة . ومن النقائص الملحوظة فى الأجهزة الإدارية فى بعض المناطق العربية ضعف الإحصاء وضعف الأنباء . فالقرارات الاقتصادية وخاصة فى القطاع المصنعى تعتمد كثيراً على الإحصاءات المنظمة التى تعدها الحكومات عن شتى نواحي الاقتصاد وتشرها دون إبطاء كما تعتمد أيضاً على المعلومات التى تذيبها الحكومات والدراسات التى تقوم بها لأجل تنوير الحقل الخاص وإطلاعه على اتجاهات النشاط الإقتصادى المختلفة .

ومن النقائص الملحوظة أيضاً التداير الإعتباطية التى تأخذها بعض الحكومات فى بعض الأحيان دون وجود سياسة واضحة ومعلنة يسترشد بها رجال الأعمال . فالتغيير الفجائى مثلاً فى الضرائب وفى سياسة الجمارك

وفي رخص الإستيراد والتصدير وفي الشؤون العمالية والتدابير الأخرى المماثلة تزعزع ثقة الأفراد وتجعلهم يحجمون عن توظيف الرساميل لأجل طويلة . وهذا الأحجام يشكل عقبة في طريق التصنيع .

٩ - النقص في التسهيلات المحيطة بالصناعة

المعلوم أن هدفا من أهداف الصناعة الدائم هو السعى المستمر إلى تخفيض كلفة الإنتاج . وتخفيض الكلفة ممكن بواسطة ما تقوم به المنشأة الإنتاجية من تحسين في أساليب الإنتاج ومن زيادة في الرسمة ومن رفع الإنتاجية العمال بواسطة تدريبهم وتوفير شروط العمل الملائمة لزيادة إنتاجيتهم . جميع هذه أمور تتدبرها المنشأة الإنتاجية بذاتها . ولكن هنالك سبلا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج تنجم عن تسهيلات خارجة عن المنشأة تقوم بها منشآت أخرى أو توفرها الحكومة فتفيد منها المنشأة المعنية . وهذه التدابير أو التسهيلات المحيطة بالصناعة تدعى بالانجمازية External Economies أى توفيرات خارجية .

ونجد في معظم البلدان العربية نقصاً في هذه التسهيلات الخارجية . فالتسليف الصناعى مثلاً وهو أحد هذه التسهيلات لم تعرفه البلدان العربية إلا منذ بضعة سنوات حيث بدأ في بعض المناطق العربية ولكنه لا يزال ناقصاً في كثير من المناطق الأخرى . ففي هذه المناطق الأخرى تضطر الصناعة أن تلجأ إلى الإقتراض التجارى القصير الأمد أو الإقتراض العقارى الذى يجرى على أساس الرهنيات . وكلا هذين النوعين من الإقتراض لا يتفقان مع الشروط الصناعية .

ومن التسهيلات الأخرى التى تشكو من نقص أو ضعف في العالم العربى التعليم المهنى والتدريب المهنى وتخلق العمال في نقابات مهنية فعالة في رفع المستوى الفنى لكل مهنة من المهن . فالنقص في هذه الناحية يلحق بعبء

التدريب الممنى على المنشأة الصناعية بدلا من جعله مسؤولية إجتماعية وبالتالي يحدث زيادة فى التكاليف الصناعية .

ونقص آخر فى التسهيلات الصناعية هو عدم وجود معاهد للبحوث الصناعية ذات مستوى فى رفيع فى كثير من المناطق العربية .

لقد بدأت هذه المعاهد تنشأ فى بعض المناطق ولكنها لا تزال ضعيفة فى تمويلها وتجهيزها المادى والبشرى ، ولا يزال أرباب الصناعات غير واعين قيمة البحث العلمى فى تطوير الصناعة وترقيتها ولذلك هم لا يعضدون معاهد البحوث تعصيلاً حاراً ولا يولونها الرعاية الكافية .

وفى معظم المناطق العربية تشكو الصناعات المختلفة من فقدان الصناعات المتكاملة معها والصناعات التى تشتري المستخرجات الثانوية وتستخدم نفائاتها . ولذلك يجدر فى بعض الأحيان إنشاء صناعات تكون فى ذاتها غير اقتصادية أى أنها تعمل بخسارة ، ولكنها تهىء سوقاً لنفايات صناعات أخرى فتوفر على المجتمع تكاليف تفوق أحياناً خسارتها وتبرر بالتالى تحمل الخسارة من قبل الدولة ككلفة إجتماعية تدفع ثمناً لانهاض الصناعة . إن هذه الناحية لا تلقى التفهم الكافى فى معظم مناطق العالم العربى مع العلم أن هذا المبدأ معمول به بعض الشيء ضمن سياسة التصنيع السائدة فى الإقليم المصرى ، ولكننى لا أعتقد أنه وارد فى أى منطقة عربية أخرى . نكتفى بما ذكرنا من تسهيلات عامة تحيط بالصناعة على الرغم من أن هنالك تسهيلات عديدة أخرى يمكن ذكرها ولكن المجال الحالى يضيق عن ذلك .

١٠ - عقبات إجتماعية

بالإضافة إلى هذه العقبات الاقتصادية التى عرضناها عليكم هنالك عقبات أخرى معظمها إجتماعية لا مجال لبحثها هنا ولكنها لا تقل أهمية عن

العقبات الإقتصادية وفي كثير من الأحيان قد تفوقها تصلباً وقد يكون تذليلها أعسر وأعوص ويستغرق جهداً أكبر وزمناً أطول . نعدد بعضها فقط على سبيل العلم بالشئ دون بحثها . من هذه العقبات مثلاً نفشى الأمية فى العالم العربى وهى تحد من إنتاجية القوى العاملة لعدم تمكن العمال من متابعة التعليمات الصناعية المعقدة والمدونة خطياً ، وأيضاً لأنها تحد من معرفتهم العامة وتدريبهم المهنى كما تحد من مدى استثارة الطلب على السلع التى تنتجها المصانع . ومنها التأخر فى المحافظة على شروط الصحة العامة فى بعض المناطق العربية مما يؤول إلى انقاص الإنتاجية البشرية فى الصناعة ، ومنها التخلف فى التشريع الصناعى والتشريع العمالى . ومنها القبلية المتفشية فى بعض المناطق العربية ، ومنها الولاءات المجزأة العائلية والطائفية فى مناطق عربية أخرى ، ومنها الارتباطات المحلية التقليدية التى تعيق التنقل المهنى أو الجغرافى ، ومنها ضعف الانضباط الشعبى وأمور أخرى عديدة . كذلك نجد عقبات خارجية . أى أنها خارجة عن العالم العربى ولكنها تؤثر فى تصنيعه ، منها سياسية ومنها مالية ومنها تجارية . ولكنى أمتنع عن الخوض فى بحث هذه العقبات لا تمكن من عرض بعض التدابير التى تؤول إلى مساندة التصنيع فى العالم العربى والنهوض به .

التدابير المؤاتية للتصنيع

بعد بحث بعض العقبات التي تعترض سبيل الإنماء الصناعي في العالم العربي يجدر بنا أن ننتقل إلى بحث بعض التدابير التي يرى من المفيد أن تأخذها الحكومات العربية أو بعض تلك الحكومات لإرتقاء هذه العقبات حسب ظروف كل بلد من البلدان العربية . ولكن عند بحث التدابير تنشأ مشكلة لا بد من تصفيتها قبل البدء بالعرض . والمشكلة هي تقرير مقدار التفصيل الذي يرى من المناسب اعتماده عند بحث هذه التدابير . خاصة أن التدابير الرامية إلى تسهيل عملية التصنيع هي في الواقع ليست إلا إزالة العقبات التي أشرنا إليها في القسم السابق . فإذا أردنا الإفراط في الاختصار ما علينا إلا أن نقول : يجب على الحكومات العربية أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تزيل تلك العقبات ونكتفي بذلك . لنضرب مثلاً على ذلك . قلنا إن الأمية تعيق التصنيع فالتدبير الملائم لارتقاء هذه العقبة هو محاربة الأمية والتغلب عليها . هل نكتفي بهذا القول أم نشير إلى طرق التغلب على الأمية بصورة عامة ، أم نذهب إلى أبعد من ذلك فنُدلي بتفاصيل أوسع ونبحث برامج مكافحة الأمية وأساليبها ومشاكلها وأكلافها وتأثيراتها وتضاعيفها إلى آخر ما هنالك ؟ الجواب عن هذا التساؤل واضح وهو أننا سنسعى بقدر الإمكان أن نتجنب التفصيل المفرط كما أننا لن نعتمد الإيجاز الزائد . بل سنسعى إلى بحث كل تدبير بطريقة تظهر معالمه الرئيسية ونتركه على ذلك ولما كان المجال أماناً محدوداً فقد اخترنا خمسة جوانب اقتصادية للإنماء الصناعي لنبحث التدابير المتعلقة بها وذلك لإعتقادنا أنها تفوق سائر نواحي الإنماء الصناعي من حيث الأهمية والالحاح . وهذه العناصر الخمسة هي : الترسيل الأهلي ، والعمالة ، والمواد الأولية والتقنية الصناعية ، والنشاط الحكومي المالي .

١ - الترسمل الوهلى

يقسم الترسمل عادة إلى قسمين : الترسمل الذى ينشأ عن مصادر خارجية والترسمل المحلى الداخلى . ومصادر الترسمل الخارجية تكون أما حكومية أو خاصة . والحكومية تأتى إما من حكومات معينة أو من منظمات دولية . والأموال التى تجنى من المصادر الحكومية والدولية هى على نوعين أما منح أو قروض . ولا مجال للتوسع فى بحث التدابير التى يمكن أخذها بشأن الترسمل الناشئ عن المنح والقروض الخارجية لأن ذلك منوط بالسياسة الخارجية والاتفاقات الدولية وهذه تختلف بعض الشيء بالنسبة إلى الدول العربية المختلفة ولكنها فى جميع الأحوال لا تعتمد على تدابير اقتصادية داخلية يشار بها على الحكومات المعنية ، لذلك لن نبحث هذه الناحية من مصادر الترسمل . وأما الترسمل الذى ينشأ عن المصادر الخارجية الخاصة أى غير الحكومية فهو أيضاً على نوعين : قروض واستثمارات : أما التدابير التى قد تأخذها البلدان العربية إذا شاءت أن تشجع هذا المصدر للرساميل فأهمها أيضاً ليست تدابير اقتصادية بقدر ما هى تدابير سياسية وإدارية ، لأن أهم ما يعيق اجتذاب هذه الأموال هو عدم الاستقرار الداخلى وعدم اطمئنان الفئات الأجنبية التى ترغب فى التثمين داخل البلاد العربية إلى استمرار المشاريع المعنية دون تأميم ، وعدم الاطمئنان إلى تمكنهم من تحويل الرساميل أو الأرباح إلى عملات أجنبية حسب مشيئتهم . أما التدابير الأخرى التى من شأنها أن تجتذب الأموال الأجنبية الخاصة فهى عينها التدابير التى من شأنها أن تجتذب الرساميل الأهلية نحو القطاع المصنعى . لذلك نكتفى بهذه اللوحة الموجزة عن الترسمل الخارجى وتتحول إلى بحث التدابير المتعلقة بالترسمل الداخلى .

إن الصفات الغالبة فى أوضاع الترسمل الداخلى فى البلدان العربية والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تدارس التدابير هى أولاً الشحة فى الرساميل

في بعض البلدان العربية وخاصة البلدان التي تنتج نفطاً والفيض في الرساميل في لدان عربية أخرى تضطر إلى إدخار الفائض من مداخيلها في المؤسسات المصرفية الأجنبية خارج المنطقة العربية . يوجد مشاريع عديدة مقترحة لأجل إزالة هذا التغير أو بالأحرى لأجل درء أو انقاص السوء الناتج عنه . منها مثلاً مشروع مؤسسة الإنماء العربية التي تشرف عليه الجامعة العربية ولم يوضع بعد في حيز التنفيذ ، ومنها مشروع مصرف الإنماء الذي اقترحه الوفد اللبناني في مؤتمر البترول العربي ، ومنها مشاريع أخرى . ولكن إلى الآن لا تزال هذه المشاريع غير منفذة ولا تزال الحالة الشاذة قائمة . ونضيف إلى ذلك أن المناطق التي تنقصها الرساميل هي المناطق المقبلة أكثر من غيرها على التصنيع ، ولذلك فهي المناطق التي تحتاج إلى مقدار أكبر من الرسملة بالنسبة إلى المنشأة الانتاجية الفردية ، لأن معدل الرسملة في القطاع المصنعي يكون عادة أكثر ارتفاعاً منه في القطاعات الأخرى . كذلك تكون الرسملة في القطاع المصنعي أكثر جموداً أي أقل مرونة مما هي في القطاعات الأخرى . فالتدابير المشار بها يجب أن تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار لكي تكون فعالة ، كما يجب أن يلحظ أيضاً أن ليس للعالم العربي عهد طويل أو تقليد عريق في التمويل المصنعي مما يزيد في صعوبة الترسمل . ثم توزيع الدخل في العالم العربي يترك إمكان التوفير الاختياري بيد قلة من المواطنين هم الأثرياء ، وهذه القلة تميل في كثير من الأحيان إلى التوظيف غير المجدي أو الذي لا يؤدي إلى التصنيع ، كالتوظيف في الأراضي والعمار ، أو أنهم ينفقون قسماً كبيراً من أموالهم في استيراد الكماليات من خارج البلاد . فأول التدابير إذن الذي يجب أن تلجأ إليه الحكومات العربية التي تبتغي التصنيع هو الحد من الإفراط في الاستهلاك من قبل الفئات الموسرة . وهذا يمكن تحقيقه في بعض المناطق فقط ، عن طريق التحكم من قبل الحكومة باستيراد الكماليات خاصة إذا كانت المنطقة المعنية مثل مناطق الخليج في الجنوب حيث قسم كبير جداً من المواد الاستهلاكية الضرورية والكمالية يستورد

من الخارج . ولكن مثل هذا التدبير قد لا يكون صالحا لبلد كلبنان يعتمد كثيراً على التجارة والسياحة، وبالتالي يشكل استيراد الكماليات فيه ضرورة لاقتصاده ، ففي بلد كهذا ربما من الأفضل أن يسعى إلى الحد من الإفراط في الاستهلاك وفي استهلاك الكماليات خاصة بواسطة اللجوء إلى ضرائب مرتفعة على الكماليات ، أو عن طريق ضريبة الدخل التصاعدية، أو باستعمال شتى الوسائل المشوقة للتوظيف في القطاع المصنعي عن طريق الإعفاء من الضرائب والرسوم مثلاً إعفاء يتناسب مع نوع التوظيفات الجديدة ومقدارها .

هذه التدابير والتدابير المماثلة لها تهدف فقط إلى منع الإفراط في الإنفاق الاستهلاكي من قبل الفئات الموسرة . ولكن لما كانت هذه الفئات تشكل قلة في العالم العربي بالنسبة إلى العالم العربي بالنسبة إلى مجموع السكان بات من الضروري إذا شئنا أن نزيد المبالغ الموفرة والمعدة للتوظيف في القطاع المصنعي أن نتخذ تدابير أخرى للحؤول دون توسع الإنفاق الاستهلاكي بين عموم الشعب أو للحد من هذا الإنفاق بقدر الإمكان .

والتدابير التي يمكن اتخاذها هنا على نوعين . منها ما هو ترغيبي أي أنه يترك الاختيار للفرد، ومنها ما هو قسري أي أنه يحدث التوفير قهراً . ومن التدابير الترغيبية التي تهدف إلى زيادة التوفير بين طبقات الشعب العامة إنشاء صناديق شعبية للتوفير المتواضع ، وإصدار سندات دين بفئات صغيرة وتعميمها بالدعاية القوية وتثبيت أسعارها في السوق من قبل المصرف المركزي . هذه التدابير الترغيبية مفضلة من ناحية عدم إرهاب الفئات ذات الدخل الوضيع ولكن ليس لها الفاعلية التي نجدها في بعض التدابير القسرية خاصة أن صناديق التوفير وسندات الدين والوسائل المماثلة تتطلب تهذيباً شعبياً طويلاً الأمد قبل أن تصبح قادرة على اجتذاب جزء كبير من التوفيرات الأهلية . لذلك يجب أن يلجأ في كثير من الأحيان إلى تدابير قسرية . وأهم هذه التدابير الضرائب غير المباشرة على سلع الاستهلاك الشعبي وهذه

من شأنها أن تدخل إلى الخزينة العامة مبالغ تفوق بكثير المبالغ التي تجيء عن طريق التوفير الإختياري . وتدير آخر من هذا النوع هو تمويل المشاريع التصنيعية بواسطة الإعتمادات المصرفية الصادرة بضمان الحكومة أو بواسطة عجز في الموازنة الحكومة وهذه التدابير تؤول في النهاية إلى التضخم المالي ، وبالتالي تشكل توفيراً قسرياً لعامة الشعب عن طريق ارتفاع الأسعار . وإن تكن هذه التدابير القسرية أجدى من سواها في رفع مستوى التوفير الأهل ، إلا أنها ترهق الطبقات الفقيرة إرهافاً كبيراً ما لم تتخذ الحكومات المعنية تدابير معاكسة فتحدد أسعار المواد الغذائية والسلع التي تستعملها هذه الطبقات حتى ولو اضطرت إلى إعانة منتج هذه المواد عند اللزوم إعانة مالية . ولكن هذه التدابير المعاكسة تتطلب جهازاً إدارياً على مستوى عال من الكفاءة الفنية كما تستوجب انضباطاً شعبياً ومستوى أخلاقياً رفيعاً . وفي كثير من البلدان العربية هذه الأمور غير متوفرة اليوم .

يقصد من هذه التدابير الترغيبية والقسرية حمل الشعب على زيادة التوفير . ولكن هنالك افتراض ضمنى يواكب هذه التدابير يجب الإشارة إليه وهو أن مستوى الدخل يبقى ثابتاً . أقول أنه افتراض ضمنى لأن زيادة التوفير ممكنة دون الحد من الاستهلاك عندما يكون الدخل الأهل في تصاعد ولكن عندما يكون مستوى الدخل ثابتاً لا تتم إلا بواسطة الحد من الاستهلاك . والتدابير التي بحثنا تهدف جميعها إلى الحد من الاستهلاك فهي تفترض إذاً مستوى للدخل ثابتاً . ولكن يجب أن لا يسهب عن بالنا أن الحد من الإنفاق الإستهلاك قد يعنى بدوره إنقاص الطلب على السلع التي تنتج في القطاع المصنعي فيقلص إزاء ذلك مجال الأرباح ، وتصبح بالتالي استمالة الوفورات إلى الترسيل في القطاع المصنعي . وتشير هذه العلاقة التنافسية بين الوفرة والاستهلاك إلى ضرورة رفع مستوى الإنتاج لكي يرتفع الدخل في الآن ذاته الذي يزداد فيه التوفير . ويتطلب هذا الأمر

زيادة في فاعلية الإنتاج القائم وبالنسبة إلى البلدان العربية ذلك يعنى تحسين الإنتاج الزراعى فى المقام الأول ورفع مستواه ، ومن ثم اللجوء إلى إنماء تلك الصناعات فى القطاع المصنعى التى تكون الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج فيها أعلى مما هى عليه فى القطاع الزراعى .

ولكن إذا تسنى لنا زيادة التوفير الأهلى بواسطة هذه التدابير فهذا لا يعنى أن الوفورات الجديدة تتحول حتماً إلى القطاع المصنعى . خاصة أن فى البلدان العربية عامة يحدث معظم الترسمل فى القطاعات التى تنشأ فيها الوفورات ومعظم هذه الوفورات تنشأ عادة بين التجار وكبار الملاكين . فالوفر التجارى يحدث عادة بكميات صغيرة ترسمل بادية ذى بدء فى القطاع التجارى عينه بواسطة زيادة المخزونات التجارية . وكذلك جزء من الوفورات عند كبار الملاكين يعود فى معظم الأحيان إلى القطاع عينه بشراء الأراضى أو استصلاحها ، ويتبدد الجزء الآخر فى الاستيراد الاستهلاكى فلا يترسمل مطلقاً ، أو أنه يتبدد فى المضاربات العقارية أو فى بناء القصور والمنازل الضخمة . وعدم تحول هذه الوفورات إلى القطاع المصنعى قد يرجع فى بعض الأحيان إلى كون التثمين فى العقار وفى التجارة أربع أو أكثر ضمانة منه فى القطاع المصنعى . وفى أحيان أخرى قد يكون مرده إلى جهل الإمكانيات الصناعية من قبل أصحاب الوفورات ، أو عدم وجود الأجهزة التى تجمع هذه الوفورات وتحولها بدورها إلى القطاع المصنعى . وأحياناً يرجع الإحجام عن تثمين الوفورات فى القطاع المصنعى إلى روادع ناشئة فى القطاع عينه .

فعلى الحكومات العربية إذاً أن تلجأ إلى التدابير التى من شأنها أن تجتذب الوفورات إلى القطاع المصنعى . وأول هذه التدابير هو العزم الأكيد من قبل الحكومة المعنية على القيام بانهاض الصناعة واعتماد برنامج للتصنيع يوحى الثقة باستمراره واستمرار مساندة الحكومة للصناعة . هذا الأمر

من شأنه أن يزيل شيئاً من المخاوف عند أصحاب الوفورات وأن يحثهم على
الافدام على الاستثمار في الحقل المصنعي ، وتدير آخر مماثل على الحكومة
المعنية أن تلجأ إليه هو إنشاء مصرف أو مصارف صناعية تشترك الحكومة
بقسم من رسماها وتهدف هذه المصارف إلى إنماء القطاع المصنعي فقيسيع الثقة
بين الممولين بأن مستقبل الصناعة براق ، فضلاً عن أنها تتلقف الوفورات
من جميع القطاعات وتحولها إلى الترسمل في القطاع المصنعي . وتدير ثالث
يمكن الحكومة أن تلجأ إليه هو إنشاء مؤسسات للبحوث الصناعية ودراسة
الامكانات الصناعية المختلفة وتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية للذين
يودون الدخول في الإنتاج المصنعي .

أما ناحية الروادع التي تنشأ في القطاع المصنعي ذاته والتي تحول دون
استمالة الوفورات إليه فعظمها يرجع إلى طبيعة الرسملة في القطاع المصنعي
من الناحية الكمية ومن الناحية النوعية . يختلف الإنتاج المصنعي عن الإنتاج
في قطاعي التجارة والزراعة من حيث كمية الرسملة التي تعتبر وافية ، إذ أن
الإنتاج المصنعي لا يمكن في كثير من الأحيان أن يبدأ به صغيراً ومن
ثم يصار إلى توسيعه تدرجاً كما هو ممكن في التجارة أو الزراعة . فالمتطلبات
المصنعية الفنية كثيراً ما تقتضى البدء بمقياس معين يحتاج للقيام به في معظم
الأحيان إلى رساميل أكبر مما يتوفر لدى فرد من الأفراد أو عائلة من العائلات .
وبدلاً من توفير هذه الرساميل يلجأ بعض الأفراد إلى مقياس دون هذا
المقياس الذي يفرضه الفن الصناعي مما يؤول إلى ارتفاع الكلفة وتدنى
الأرباح ، وبالتالي يعود على المجتمع بالخسارة ويزعزع الثقة العامة بالإنتاج
المصنعي . وأمام الحكومات المعنية تديران رئيسيان لتدارك هذا النقص
وهما إشاعة نظام الشركات المساهمة وتنظيم السوق المالية للأسهم والسندات .
وهذان التديران من شأنهما أن يجمعا الرساميل من مختلف الأفراد
لتوظيفها بالمقدار المطلوب في القطاع المصنعي . فيكون بالتالي قد اشترك
في العملية المصنعية الواحدة عدة أفراد وعائلات .

هذا من ناحية كمية الرسملة ، أما بالنسبة إلى الروادع التي قد تنشأ من ناحية نوع الرسملة المصنعية فمعظمها مرده إلى التجمد الذي تتصف بها الرسملة المصنعية بالمقارنة مع الرسملة في القطاعات الأخرى .

إن التقدم في التقنية الصناعية وزيادة التخصص قد أنقص إلى درجة كبيرة المرونة في استعمال الآلات الصناعية بحيث لم يعد في كثير من الأحيان من المستطاع تحويل الآلة من الغرض الذي أنشئت لأجله إلى غرض آخر ، ففي هذه الحالة من عدم المرونة في استعمال الآلات يشكل أى تناقص في الطلب على المنتج صعوبة كبيرة أمام الصناعة المعنية وبالتالي يزيد المخاطر الصناعية ويعيق تحول الأموال إلى القطاع المصنعي . ولذلك ينبغي على الحكومات المعنية أن تنشئ الأجهزة القادرة أن تقوم بالدراسات الفنية التي تؤول إلى استنباط أساليب للإنتاج المصنعي تحرر الآلات من هذا التجمد وتجعل استعمالها أكثر مرونة أى أنها تتوصل إلى أساليب للإنتاج تتوافق مع الأسواق العربية الضيقة فتكون درجة التخصص فيها أقل مما هي عليه في أساليب الإنتاج المتبعة في البلدان المتقدمة في التصنيع .

بيننا إلى الآن بعض التدابير التي من شأنها أن تزيد الوفورات الأهلية وبعض التدابير التي تؤول إلى إجتذاب هذه الوفورات إلى القطاع المصنعي . ولكن مهما نجحت هذه التدابير فالمبالغ التي تجتذب إلى القطاع المصنعي لا ينتظر أن تكون فضفاضة أو كبيرة إلى درجة لا تترك ضرورة للاقتصاد في استعمالها داخل القطاع المصنعي ، بل ينبغي على الحكومات المعنية أن تنشئ برنامجاً تصنيعياً تصنف فيه الأولويات حسب مقتضيات الرسملة ففضل فيه الصناعات التي تكون رسملتها النسبية أقل من سواها ، ويشجع البرنامج على إنشاء الصناعات التي تكون فيها نسبة اليد العاملة إلى الرسمال مرتفعة أكثر من سواها ويحث على تجنب الصناعات التي تفوق استطاعتها في بادئ الأمر الطلب الحالي على منتج تلك الصناعات أو الطلب المرتقب في زمن قصير .

جميع هذه التدابير من شأنها أن تزيد مقدار التوفير الأهل وأن تستدرج الوفورات إلى القطاع المصنعي وأن ترسم الوفورات المستدرجة باقتصاد وحسن تدبير . ولكن بعد اتخاذ هذه التدابير يظل هنالك صناعات رئيسية تستوجب الإنشاء أو التشجيع ، ولكن لا تقدم عليها الرساميل الخاصة إما لضخامتها أو لعدم الوثوق من مرباحها أو لطول الزمن التمهيدى الذى تستلزمه قبل أن تصبح أرباحها مضمونة . ففي هذه الحالات على الحكومات المعنية أن تأخذ المبادرة بإنشاء هذه الصناعات كصناعات حكومية بحثة أو كصناعات مختلطة ، تكفل فيها الحكومة حد أدنى من الأرباح للرساميل الخاصة فى بادئ الأمر ، وتسترد الخسارة التمهيدية التى تلحق بها من هذا التدبير بدفعات صغيرة تقتطع من الأرباح العتيدة لفترة طويلة من الزمن .

٢ - القوى العاملة

عند بحث العقبات أشرنا إلى أهمية تنظيم القوى العاملة وتدريبها فنياً وقلنا آنذاك أن مشكلة من أشد المشاكل عسراً هى تخلف البلدان العربية أو معظمها فى ناحية التخصص الفنى ، وخاصة التخصص الصناعى ، فضلاً عن أن التنقل فى العالم العربى بين مختلف الوظائف ومختلف المواقع ليس بالسرعة المرغوبة .

فالساسة العمالية التى يستوجب على الحكومات العربية أن تنتهجها بغية تسهيل عملية التصنيع تتخلص فى السعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما رفع مستوى التدريب المهنى وتوسيع نطاقه لتأمين الخبرة الصناعية الكافية ، والعمل على تسهيل التنقل الجغرافى والمهنى .

ولما كانت المعلومات المتعلقة بالقوى العاملة ضئيلة فى العالم العربى ، فإن أول تدبير على الحكومات المعنية أن تتخذه هو جمع المعلومات عن أحوال القوى العاملة . ونقطة الانطلاق هنا هى التعداد المهنى . أن معظم

البلدان العربية لم تقم بتعدادات مهنية . فالتعداد المهنى يظهر عادة حجم القوى العاملة ، وتوزعها حسب المناطق والعمر والجنس والصناعة والوظيفة . وبعد الحصول على هذه المعلومات الأساسية تستطيع البلدان المعنية أن تقوم بدراسات إضافية ، تركز على العينات بدلا من التعداد لتبين أموراً أخرى عديدة : منها ، الاحتياجات إلى مختلف القوى العاملة مصنفة إلى مديرين وفنيين وعمال حاذقين وعمال عاديين ، ما تحتاجه كل صناعة من كل من الفئات المذكورة ، المصادر التى يؤمل أن تستمد منها هذه القوى البشرية ، تأثير استمدادها من تلك المصادر على النشاط الاقتصادى فى الحقول الأخرى ، تعيين الاحتياجات التى يمكن تعبئتها من المصادر الموجودة ، تقرير النهج الذى يجب اتباعه لسد تلك الحاجات عن طريق الهجرة والتوطين بين البلدان ، الغزبية ذاتها ، أو عن طريق استقدام الخبراء الأجانب لفترات قصيرة ، أو عن طريق إعادة تدريب الأفراد العاملين فى الصناعة أو فى الحقول القريبة منها ، أو عن طريق تدريب أشخاص جدد .

لاشك أن مسؤولية إمداد الصناعة بالقوى العاملة تقع المقام الأول على أرباب الصناعة أنفسهم بما فى ذلك الحكومة بوصفها صاحبة الصناعات التى تنشئها وتديرها هى . ولكن على الحكومة مسؤولية اجتماعية إضافية فى ناحية تسهيل تعبئة القوى العاملة فى مختلف الصناعات ، حكومية كانت أم خاصة . وأول ما يستوجب على الحكومات فى هذه الناحية هو إصدار تشريع عمالى يتلائم مع التصنيع حيث تحمى مصلحة العامل دون أن يتضرر برنامج التصنيع . والتفاصيل التى يجب أن يشملها التشريع العمالى قد تختلف بين منطقة عربية وأخرى حسب اختلاف الأحوال السائدة فى كل منطقة . ولكن الأهداف الرئيسية تكون على الغالب متشابهة ، على الأقل فى خطوطها الكبرى .

من الأمور التى يهدف إليها التشريع العمالى والنشاط الحكومى التنفيذى

نقل القوى العاملة من الزراعة أو النشاطات الأخرى القليلة الجدوى إلى القطاع المصنعي . ولكن هذا الانتقال يجب أن يجري بائزان وحكمة كي لا ينقص الإنتاج في القطاع المصنعي الذي تتحول إليه هذه القوى . وعلى الحكومة أن تضبط هذا الانتقال وتسهله وتخفف كلفته بقدر الإمكان وذلك عن طريق تأمين المواصلات ، والمساعدة على تأمين المساكن العمالية ، وتنظيم سوق العمل ، والإشراف على حسن تنفيذ عقود العمل ، وتوفير الخدمات الاجتماعية من طبية وتعليمية وترفيهية إلى آخر ما هنالك .

وعلى الحكومات أيضاً تقع مسؤولية الزيادة في سرعة التنقل . طبعاً لا تطلب سرعة التنقل من أجل ذاتها بلا طائل أو منفعة تعود على برنامج التصنيع . فللاستزادة من سرعة التنقل غاية هي مساندة برنامج التصنيع وإنجاحه . فلا تطلب إذن السرعة في كل نوع من التنقل بل ذلك التنقل فقط الذي من شأنه أن يسهم في نجاح التصنيع كالانتقال مثلاً من النشاط الذي يتصف ببطالة مقنعة إلى النشاط الذي يتصف بالعمالة الكاملة ، أو الانتقال من المناطق الريفية المكتظة بالسكان إلى المناطق الصناعية النامية ، أو الانتقال من الوظائف ذات الرواتب الضئيلة إلى الوظائف التي تفوقها في مستوى الرواتب ، أو الانتقال من العمل العادي إلى العمل الحاذق .

ولكي يتسنى للحكومة المعنية أن تسهم في زيادة سرعة التنقل عليها أن تنشئ مصلحة للتوظيف تشرف على تنظيم سوق العمل . وقد تضطلع هذه المصلحة بمسؤوليات مختلفة حسب ما تقتضي الحاجة . من هذه المسؤوليات التدريب المهني ، وإعادة التدريب ، والتدريب في الوظيفة ، وتصنيف العمال وإيجاد الوظائف الملائمة لهم وتزويدهم بالإرشادات المهنية والقانونية . وكلما تحسن تنظيم هذه المصلحة واشتدت فاعليتها ازداد الإقبال على خدماتها . لامن ناحية العمال فحسب بل من ناحية أصحاب المصانع أيضاً .

وبالإضافة إلى تنظيم سوق العمل على الحكومات المعنية أن تسعى في رفع مستوى المعرفة في المجتمع عامة ، لأن نجاح التدريب المهني يعتمد في النهاية على مقدار انتشار العلم بين طبقات الشعب .

ولما كانت الأمية منتشرة انتشاراً كبيراً في الأقطار العربية بات من أولى واجبات الحكومات العربية مكافحة الأمية وخاصة بين فئات العمال .

وكما أن البلدان العربية تشكو من نقص في العمل الحاذق ، فهي تشكو كذلك من نقص في الإدارة المهنية . فالتدريب الإداري يختلف أنواعه لا يزال ناقصاً في معظم البلدان العربية مما يلقي على عاتق الحكومات مسؤولية إضافية هي إحداث مدارس لعلوم الإدارة وتنظيم حلقات تدريبية للمبطلين بالمسؤوليات الإدارية في الصناعة . وتدريب بعض المديرين في الوظيفة ، وتنشئة فئة مختصة بالتعليم الإداري والتدريب الفني .

٣ - المواد الأولية

المواد الأولية عنصر هام في الصناعة ، قد يكون في معظم الأحيان العنصر الذي يقرر نوع الصناعات التي يستحسن إنشاؤها والصناعات الأخرى التي تستبعد لعدم توفر موادها الأولية . ولكن قد يشذ عن هذه القاعدة العامة في أحوال استثنائية وظروف خاصة فتنشأ في بعض البلدان صناعات تستورد موادها الخام من الخارج . أما المعروف من المواد الخام الطبيعية في العالم العربي ، إذا ما نظر إلى مجموع البلدان العربية ، فيشكل تنوعاً واسعاً من المعادن وسواها . فالحديد والذهب والنحاس والبتروك وخلافها موجود في التربة العربية ، ولكن توزيعها بين البلدان العربية ليس متعادلاً . فبعض البلدان كالعراق والمغرب غنية بالمعادن الخام ، وبعضها كالأردن ولبنان لا يوجد فيها معادن بمقدار كبير . ولكن معظم البلدان العربية لا تعرف تماماً ما هو موجود في تربتها لأنها لم تقم باستقصاء جيولوجي واف .

لقد قامت بعض الشركات والمؤسسات الخاصة بتحريات جيولوجية في بعض المناطق العربية ولكنها كانت تحريات متقطعة وعلى نطاق ضيق . فالاستقصاء الجيولوجي العام ودراسة التربة عمليات أخرى بالحكومات أن تقوم بها بصورة متواصلة ومستمرة لأن التقدم في التقنية من شأنه دائماً أن يحسن طرق التقصي الجيولوجي فيعود بنتائج لم تكن ممكنة قبل حدوث ذلك التقدم ، فأول تدبير على الحكومات العربية أن تتخذ هو القيام بالاستقصاء الجيولوجي المتواصل والاستمرار في تحسين أساليب ذلك الاستقصاء .

والغرض من الاستقصاء الجيولوجي ليس فقط اكتشاف المعادن وتقدير مقاديرها بل أيضاً اكتشاف مواد أولية في التربة غير المعادن . والواقع أن أهم مادتين في التربة العربية هما البترول والماء وهما مادتان غير معدنيتين . أما البترول فهو إلى الآن يشكل بيئة اقتصادية لم تنسجم تماماً مع المجتمع العربي من الناحية الصناعية . إذ أن البترول يشكل مورد مال بدلاً من مواد خام للاستخدام الصناعي .

فالصناعات البتروكيميائية ضعيفة جداً في العالم العربي ، وحتى تصفية البترول الخام لا تزال ضعيفة نسبياً على الرغم من اتساعها اتساعاً كبيراً في فترة ما بعد الحرب . ولكن استثمار الموارد البترولية محفوف بمشاكل سياسية ودولية لا يمكن حلها على خير وجه إلا بالتكاتف التام بين مجموعة البلدان العربية . هنالك محاولات من هذا القبيل تحت إشراف الجامعة العربية ولكنها إلى الآن لم تسفر عن نتائج شديدة الفائدة .

أما المادة الطبيعية الثانية ، وهي الماء ، فهي أيضاً لم تنل الدراسة الكافية . معلوم أن الماء عزيز في العالم العربي خاصة للأغراض الزراعية حيث لا تشكل الأراضي التي يمكن زرعها في العالم العربي أكثر من ثمانية بالمئة من مجموع مساحة الرقعة العربية . ولكن قلما يدرك الناس أن شحة

الماء تشكل عقبة من أكبر العقبات التي يعيق الصناعة . أن استصناع الطن الواحد من الفولاذ يتطلب ٢٢٥ متراً مكعباً من الماء . وتعقيم لتر من الحليب يتطلب ٥ لترات من الماء . ، وتقطير لتر من السبيرتو يحتاج إلى مائة لتر من الماء وهم جرا ... فتقصي مصادر المياه إذن وحصرها واستخراجها وتخطيط استعمالها بحكمة واقتصاد تدابير على الحكومات المعنية أن تتخذها من أجل تنمية الصناعة

وبالإضافة إلى مسؤولية البحث عن الموجود من الموارد الطبيعية على الحكومات المعنية أن تقيم البحوث بغية إيجاد استعمالات جديدة لمواد مهمة أو غير مستثمرة استثماراً كافياً . كما عليها أيضاً أن تساهم في البحث عن أساليب صناعية جديدة من شأنها أن تقتصد في استعمال المواد الشحيحة . يبقى هنالك المواد الأولية غير الطبيعية أي المواد التي تنتج في القطاع الزراعي مثلاً وتشكل مواد أولية للقطاع المصنعي كالقطن والتبغ والحرير الطبيعي والحبوب الزيتية وما شاكل ذلك . فمسؤولية الحكومات في هذه الناحية هي التخطيط العام الذي يتعين في ضوءه مقدار ما يستنسب أن يخصص من الأراضي والقوى العاملة لإنتاج الغلال الزراعية للصناعة وما يستبقى لإنتاج الغلال الزراعية الأخرى ، بغية إحداث توازن في توزيع مرافق الإنتاج بين القطاع الزراعي والقطاع المصنعي .

٤ - التقنية الصناعية

أشرنا عند بحث العقبات أن أكثر ما يفتقر إليه العالم العربي من ناحية التقنية الصناعية هو إنشاء مراكز للبحوث العلمية في حقل الصناعة لأجل استنباط الأساليب الملائمة للأوضاع العربية ، ولما كان من العسير جداً أن يضطلع الحقل الخاص بمهمة كهذه لا سيما أن الصناعات العربية ليست على مقياس كبير يخولها إنشاء مراكز للبحوث ضمن المنشآت الصناعية ذاتها ،

بات على الحكومات العربية أن تقوم بسد هذه الثغرة . حتى بالنسبة إلى الصناعات التي تكون قد قنذت أساليبها الرئيسية وأصبحت تتبع في البلدان المصنعة قاعدة واحدة ، أى قاعدة معيارية موحدة ، يظل هنالك مجال واسع للتعديل في الأساليب الفرعية تعديلاً من شأنه أن يجعل الصناعة أكثر ملاءمة للمحيط العربي ، ويشترك في البحث عن خير الأساليب الفرعية العلماء والمهندسون والفنيون ذوي الاختصاصات المختلفة .

كذلك تقوم مؤسسات البحوث الصناعية بدرس المواد الأولية والكفاءات البشرية كما تدرس ناحية الطلب وتحلل الأسواق إلى عناصرها الرئيسية وتبين الاتجاهات الاقتصادية للمستقبل ، وفي ضوء ذلك كله تتمكن من التخطيط العلمى الصحيح لاستحداث صناعات جديدة ، وللاستمرار في تغيير أساليب الإنتاج وتبديلها بغية رفع مستوى الإنتاجية في الصناعات القائمة وتحقيق تحسين مستمر في جودة المنتجات الصناعية .

٥ - المالية العامة

لقد بينا بعض التدابير التي يستنسب أن تتخذها الحكومات العربية كل حسب ظروفها في حقول الرسم ، والقوى العاملة ، والمواد الأولية ، والتقنية الصناعية . بقی هنالك حقل واسع للنشاط الحكومى تستطيع في نطاقه أن تتخذ الحكومات تدابير عديدة لأجل مساندة الإنماء الصناعى ، وهذا هو الحقل المالى ويشمل سياسة الخزينة وسياسة النقد وسياسة الأسعار بما في ذلك التجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

أن سياسة الخزينة التي تعين مصادر الواردات ومقاديرها كما تعين أبواب الإنفاق لها تأثير كبير ليس في مقدار التوفير والاستثمار فحسب بل أيضاً في نوع الاستثمار ، إذ قد تشكل دافعاً أو رادعاً بالنسبة إلى الاستثمار في

القطاع المصنعي . من التدابير المألوفة لتنشيط الاستثمار في الحقل المصنعي منح الامتيازات الضرائبية للصناعات المختلفة بتخفيض الضرائب على تلك الصناعات أو إعفائها من الضرائب كلياً . وهذا تدبير معروف لدى معظم الحكومات العربية وهي تلجأ إليه بشتى الطرق . فبعض الحكومات تعفى من الرسوم الجمركية الآلات الصناعية والمواد الأولية المستوردة ، وبعضها يعفى صناعات معينة من ضريبة الدخل ومن رسوم التسجيل وما إلى ذلك من تسهيلات مالية أخرى . ولكن لا يجوز أن تمنح هذه الامتيازات الضرائبية إلا بعد التأكد من أن منحها يشكل حتماً دافعاً قوياً لإحداث استثمارات جديدة في الصناعات المعنية ، وإلا فهي تنقص واردات الخزينة دون جدوى .

وكما أن الإعفاء من الضرائب يهدف إلى تحويل الاستثمارات في الاتجاهات الملائمة للبرنامج التصنيعي كذلك تلجأ الحكومات في بعض الأحيان إلى الضرائب الشديدة لمنع الرساميل من التسرب إلى النواحي التي لا تتلاءم مع البرامج التصنيعية ؛ فالضرائب مثلاً على أرباح الأراضي وعلى العقارات المبنية تهدف إلى منع استثمار الوفورات في العقار نظراً لما يحد استثمارها هناك من مقدار الرساميل التي يمكن توظيفها في الصناعة .

وليست الضرائب الأداة الوحيدة التي تستطيع الحكومة أن تستخدمها في ناحية المالية العامة للتأثير في البرامج التصنيعية . فسياسة الخزينة من حيث التوازن في الموازنة العامة أو اللجوء إلى إحداث فائض أو عجز في الموازنة لها تأثير كبير في سير التصنيع ، خاصة إذا كانت نسبة مجموع الموازنة إلى الدخل الأهلي نسبة عالية . ففي هذه الحالة قد يؤدي العجز في الموازنة إلى تضخم مالي كما قد يؤدي الفائض إلى تقلص . والتضخم والتقلص من شأنهما أن يعيقا الإنماء المصنعي . فالتضخم المالي الذي ينعكس بارتفاع مستوى الأسعار يبدل نمط الطلب ويغير تكاليف عوامل الإنتاج النسبية وبذلك

تزداد المخاطر التي تواجه الاستثمار وخاصة الاستثمار المصنعي الذي يتصف عادة بقلّة المرونة . وفي البلدان العربية ، حيث القطاع المصنعي لا يشكل جاذبا شديداً للرساميل الجديدة ، ينقص التضخم جاذبية ذلك القطاع إذ عندما يكون مستوى الأسعار في ارتفاع يصبح التوظيف في الأراضي وفي المخزونات التجارية أكثر جاذبية وبالتالي تتحول الرساميل عن القطاع المصنعي . كذلك في حالة التقلص يتغير نمط الطلب وتزداد المخاطر مما يؤول إلى التخوف من الاستثمارات الجديدة ويتضرر بالتالي برنامج التصنيع .

تلقي هذه العوامل على عاتق الحكومة التي تبتغي التصنيع مسؤولية المحافظة على مستوى للأسعار ثابت بقدر الإمكان .

ولأداء هذا الواجب تضطر الحكومة إلى تنسيق سياسة الخزينة ، من حيث الفائض والعجز ، مع السياسة النقدية في البلاد من حيث توسيع الائتمان أو تقليصه ، وكذلك مع سياسة القطع الأجنبي ، من حيث تنظيم الاستيراد والتصدير والتحكم في ميزان المدفوعات . فالعجز في الموازنة مثلاً قد لا يؤول إلى تضخم إذا تمكن المصرف المركزي من إحداث انعكاش في الائتمان التجاري ، أو إذا أبطأ تأثير عجز الموازنة في مستوى الأسعار بفضل عجز في ميزان المدفوعات . لهذه التدابير المالية تأثير كبير في سير الإنماء الصناعي . ولكن اتخاذ هذه التدابير بصورة فعالة يستلزم تنظيم سوق المال المحلية تنظيمياً فنياً وإدارياً شديداً الأحكام ويستلزم إقامة المؤسسات المالية التي يمكن أن يجرى هذا التنظيم بواسطتها . ولكن الأسواق المالية في معظم البلدان العربية لا تزال غير مجهزة بالوسائل التي تمكن الحكومات من القيام بهذا التنظيم الدقيق والتي تمكنهم بالتالي من التحكم بمستوى الأسعار .

فهرست الموضوعات

صفحة	
٥	تعاريف أولية
١٤	المدنات المختلفة
١٧	خصائص المدينة الصناعية
٣٥	التصنيع في العالم العربي
٥٤	التدابير المؤاتية للتصنيع
٧١	الفهرست



طَبَقَةُ نَهْضَةٍ رُفُوفٍ
الْفَيْحَالَةُ. الْقَامَةُ